

النمو والبطالة والتضخم وجوانب من الاقتصاد الإسلامي^(*)

باسل النقيب

نائب المدير العام للشؤون الاستثمارية والمصرفية
الشركة الكويتية الدولية للاستثمار، الكويت

المستخلص: يناقش المقال أولاً مزايا إحلال الزكاة محل ضريبة دخل الشركات في حالتي استقرار الأسعار والتضخم. ففي الحالة الأولى تؤكد الزكاة (أكثر من الضريبة) الفروقات في الكفاءة الحدية لرأس المال في النشاطات المختلفة، فتدفع إلى استغلال أفضل الموارد. أما في حالة التضخم فإن الزكاة لا تزداد نسبتها الحقيقية إلى الدخل كما هو الشأن في ضريبة دخل الشركات، فلا تثبط النمو ولا تحد من زيادة عرض السلع والخدمات في المستقبل.

ويرى عديد من الاقتصاديين أن النظم الضرائبية المعاصرة لم تفلح في إعادة توزيع الدخل إلى الفقراء، ويرى الكاتب أن الزكاة -باعتبارها تجب على الثروة، ولا تجب على الدخل من العمل- تستطيع التأثير على توزيع الدخل بحيث تقلل التفاوت.

ثم ينتقد الكاتب سياسة رفع معدلات الفائدة للحد من التضخم، لأن ذلك يثبط الاستثمار ويحد من العرض الكلي في المستقبل فيزرع بذور التضخم المقبل، ويرى أن تحریم الفائدة في الإسلام يوجب اللجوء إلى سياسات أخرى بديلة.

إن التباطؤ في النمو الاقتصادي والزيادة المستمرة في معدلات البطالة والتضخم اللذين يعاني منهما العالم منذ بداية السبعينات ألغيا مفهوم منحنى فيلبس (Phillips Curve) أو إمكانية استبدال

^{*} نشر هذا البحث لأول مرة في مجلة النفط والتعاون العربي (المجلد ٧، العدد ٤، عام ١٩٨٤م) ونشره الآن بإذن مشكور من هيئة تحرير تلك المجلة - بغبة فصح المجال للحوار العلمي حول مضمونه الذي يتناول عدداً من القضايا المهمة في الاقتصاد الإسلامي. ويتضمن ركن "حوار وتعليقات" من هذا العدد تعليقيين على هذا المقال - (المحرر).

البطالة بالتضخم وبالعكس. فأصبح منحنى شرمان^(١) (Sherman's Curve) يعبر بشكل أفضل عن هذه البيئة الاقتصادية الجديدة، حيث يبدو ارتفاع التضخم متمشيًا مع ارتفاع البطالة أو ما يسمى بالكساد التضخمي، وكثرت الحلول المقترحة لكنها عمومًا تعالج جانبًا من المشكلة على حساب الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الأخرى. بل يبدو من خصائص منحنى شرمان أنه حتى الخيارات التاريخية الصعبة مثل تقبل زيادة في التضخم مقابل انخفاض في البطالة وبالعكس، ربما لم تعد ممكنة. ومع هذا تبقى شريحة عريضة من الاقتصاديين تتشبث بمثل ذلك الاستبدال كما لو أنه كان من القوانين الفيزيائية.

ما هي مسببات التضخم؟ هنالك عدة أسباب للتضخم نستطيع أن نستدل عليها من التسميات التي تطلق على أصناف التضخم مثل: التضخم الربحي، التضخم الأجرى، تضخم التكاليف، التضخم القطاعي، التضخم الإنفاقي والتضخم المستورد.

تشتد صعوبة معالجة التضخم عندما تصبح مسبباته جزءًا من الإطار العام للنظام الاقتصادي مثل ارتباط الأجر بمؤشر المستوى العام للأسعار، أو ارتفاع الأسعار بسبب بروز عناصر احتكارية في السوق. كما أن تدني أو انعدام النمو الاقتصادي يزيد حدة الصراع بين قوى العمل ورأس المال والدولة للحصول على نصيب أكبر من الدخل القومي، فيبرز التضخم كأحد نتائج هذا التوتر الاجتماعي، في حين تأخذ زيادة الإنتاجية والنمو أهمية كبرى في امتصاص الزيادة بالأسعار الناتجة عن ارتفاع الأرباح وتكاليف العمالة وتمهد التذبذبات الاقتصادية، بشرط أن لا يكون هذا النمو نتيجة سياسات تضخمية أصلاً. فالنمو يوجه اهتمام فئات المجتمع نحو صنع رغبة أكبر للجميع بدلاً من سعي كل فئة فيه للحصول على حصة أكبر من رغبة أصغر حجماً. لذلك فإن مهمتنا تتركز على بحث الأطر الاقتصادية والتنظيمية التي تشجع على النمو وبالتالي التوصل إلى نظام اقتصادي أكثر استقراراً.

عندما نعيد النظر في فترة الكساد الكبير التي حلت في الثلاثينات، كم تبدو سهلة معالجة الأزمة التي مرت بها الولايات المتحدة الأمريكية^(٢)، لو أنها تبنت سياسة إنفاقية توسعية بدلاً من محاولاتها تحقيق توازن في ميزانيتها عن طريق خفض الإنفاق العام وزيادة الضرائب. ولكن الحلول لم تكن واضحة المعالم حينئذ، والمشاكل الحالية ليست بتلك الدرجة من الخطورة حتى الآن، لكنها تزداد تعقيداً.

لقد توفرت للبشرية حلول لهذه المشكلات منذ أربعة عشر قرناً! إنه الأسلوب الإسلامي. وسنحاول فيما يلي شرح هذا الأسلوب الكفء في حلها.

يهدف الإسلام إلى خلق الدولة الفاضلة التي تقدم وافر الرعاية للفقراء والمحتاجين. كما يحرص الإسلام على حماية الملكية الخاصة بالنظر لأهميتها في دفع العجلة الاقتصادية، ونستشهد بقول الله تعالى: ﴿المال والبنون زينة الحياة الدنيا﴾ صدق الله العظيم. وينتج عن الأخذ بمفهوم الملكية الخاصة تبني مفهوم السوق واعتماد اللامركزية في اتخاذ القرارات الإنتاجية والاستهلاكية، لضمان عدم إنتاج سلع وخدمات غير ملائمة لرغبات واحتياجات المجتمع، وللحفاظ على حرية الاختيار في النمط الاستهلاكي له. ومع هذا يبرز دور الدولة في الإسلام في التغلب على الوفورات الخارجية^(٣) عندما يفشل السوق في حل العضلات الاجتماعية والاقتصادية. والإسلام يؤكد تأكيداً عظيماً على أهمية الجانب الإنساني في التنظيم الاجتماعي، لهذا لا بد من النظر إلى التحليلات التالية بهذا المنظور. وسيتركز نقاشنا على الزكاة كأهم أدوات السياسة المالية، وكذلك أثر غياب الفائدة عن السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي.

الزكاة هي فريضة إسلامية قاعدتها الأساسية (أي وعائها أو المال الذي تجب فيه) هي رأس المال (الثروة) لا الربح (الدخل). وفي النطاق الإسلامي البحث يقع عبؤها على الأشخاص الطبيعيين لا الاعتباريين، لكن سنحاول أن نبين أثر تطبيقها على قطاع الشركات أيضاً. ونسبتها الموجبة هي ٢,٥٪ من الثروة في السنة القمرية والتي تقل بحوالي أحد عشر يوماً عن السنة الشمسية. وفي بعض الحالات الخاصة لا تكون الثروة هي قاعدة الزكاة. فعلى سبيل المثال، يعتبر الدخل الناتج عن بيع المحصول الزراعي قاعدة (وعاء) الزكاة^(٤) بالنسبة للأرض الزراعية، بالنظر لتذبذب سعر المنتج. وسنبداً ببحث مزايا إحلال الزكاة بدلاً من ضريبة دخل الشركات.

الضرائب والنمو الاقتصادي

تبرز أهمية قطاع الشركات في الاقتصاد المختلط من خلال ما يتمتع به من قدرة في الحصول على موارد استثمارية ضخمة بوساطة سوق الأسهم، مما يجعله قطاعاً استراتيجياً لأي خطة تهدف إلى إحداث تغيير جذري في الاقتصاد. وضريبة دخل الشركات بدورها تمثل أهم ضريبة مفروضة على هذا القطاع، وبالتالي تصبح دراسة هذه الضريبة أمراً أساسياً لفهم المشكلات الاقتصادية المعاصرة.

تطورت ضريبة دخل الشركات تدريجياً خلال مئة السنة الماضية دون خطة واعية تهدف إلى جعلها على ما هي عليه اليوم. كانت نسبتها في بداية هذا القرن لا تتجاوز ١٠٪ في الدول الصناعية. ومع ازدياد الحاجة للسلع والخدمات العامة التي تقدمها الدولة، بما في ذلك الإنفاق العسكري، ارتفع نصيب القطاع العام من الدخل القومي من ١٥٪ حتى صار ٥٠٪ في بعض الدول. وكانت زيادة الضرائب على الشركات من الوسائل الطبيعية لتمويل هذه الزيادة في الإنفاق بالنظر لسهولة ذلك سياسياً وإدارياً (لاحتفاظ الشركات بسجلات محاسبية مرضية تسهل الجباية). لذلك ارتفعت نسبة هذه الضريبة لتصبح ٥٠٪ في بعض هذه الدول. لكن على من يقع عبء هذه الضريبة؟ من المعتقدات الشائعة أن الشركات هي التي تتحمل أعباء الضرائب الملقاة على عاتقها. لكن الضرائب في الحقيقة تقع على عاتق الأفراد فقط لا على الأشياء، ويتحمل عبئها بصورة كاملة أو جزئية كل من المالكين لرأس المال والمستهلكين والقوى العاملة. فإذا افترضنا أن الفئة الأولى تحملت العبء (بسبب انخفاض صافي الأرباح) كانت الضريبة غير عادلة، لأن المساهمين قد يكونون خليطاً من أصحاب الملايين وصناديق التقاعد لذوي الدخل المنخفض الذين لا يجوز أن يخضعوا لنفس العبء الضريبي. ثانياً إذا تحمل المستهلكون كل العبء أو جزءاً منه (عن طريق ارتفاع الأسعار)، على أن تستبدل بهذه الضريبة أخرى مباشرة على المبيعات حسب معايير مناسبة^(٥) بدلاً من أن تتفاوت حسب هامش الربح كيفما اتفق في الصناعات والشركات المختلفة. ثالثاً إذا وقع العبء على العاملين (عندما لا ترتفع الأجور بنسبة كافية) أصبحت ضريبة تنازلية، وإذا كان هذا هو الغرض منها، فإن من الأفضل إظهارها بوساطة ضريبة مباشرة على العمال. مما تقدم يتضح أن ضريبة دخل الشركات غير عادلة ولا تصلح أساساً للضريبة لأي من المجموعات المشار إليها، والآن دعنا نقارنها بالزكاة من وجهة النظر الاقتصادية البحتة.

لتحقيق الشمولية في التحليل يجب مقارنة الزكاة بضريبة دخل الشركات في بيئة تتسم بثبات الأسعار، وأخرى تتسم بالتضخم. لذا سنبدأ أولاً بافتراض ثبات الأسعار.

هناك اتفاق بأن حسن توزيع مصادر الإنتاج (أي حسن تخصيص الموارد المادية الإنتاجية) يساعد على تحقيق مستوى أعلى من النمو الاقتصادي. وتساعد الزكاة على تحقيق نمط جيد لهذا التوزيع بينما تعيق ضريبة دخل الشركات ذلك. وللدلالة على هذا سنتخذ مثلاً لتحليل هذه الخاصية الهامة. لنفترض أن هنالك شركتين "أ" و"ب". "أ" شركة كبيرة ناضجة تبلغ حقوق مساهميها مائة مليون وحدة نقدية (و.ن.) وتعمل في صناعة قديمة نسبياً، اجتذبت فيما مضى

مصادر استثمارية ضخمة، لكنها تعاني الآن من فائض في الطاقة الإنتاجية وانخفاض في الأرباحية، وتدل سيولة وضعها المالي على زيادة مواردها عن حاجتها. وفي المقابل تبلغ حقوق مساهمي الشركة "ب" مليون (و.ن.)، وتمتاز الصناعة التي تعمل فيها بسرعة نموها، لذلك نحتاجها بحاجة لمبالغ استثمارية ضخمة نسبياً لتحقيق توسعاتها. ولنفترض أن نسبة ضريبة دخل الشركات في تلك البلاد ٥٠٪، وكلا من الشركتين حققت أرباحاً تساوي مليون (و.ن.)، يتوجب أن تدفع كل منهما نصف مليون (و.ن.) حسب هذه الضريبة. ولكن هل مبلغ ضريبة كل من هاتين الشركتين متفق مع مبادئ الاقتصاد في التخصيص الأمثل للموارد في حين أن حاجة كل منهما للموارد وقدرتها على حسن استغلالها المتمثلة بأرباحيتها تختلفان تماماً؟ أضف إلى ذلك أن الشركات الكبيرة تتمتع بقدر أكبر من ***** والسلع العامة سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وبالتالي يجب أن يقع عليها مسؤولية ***** أكبر من تكلفة هذه المنافع. والقاعدة المثلى لتمويل هذه المنافع العامة، هي المصادر التي ***** للشركة أي حقوق مساهميتها، بدلاً من التغير الحدي في تلك المصادر نتيجة نشاطها ***** كانت هاتان الشركتان مكلفتين بالزكاة بدل الضريبة، كانت زكاة "أ" ٢,٥ مليون (و.ن.) بينما تبلغ زكاة "ب" ٠,٢٥ مليون (و.ن.) بدلاً من ٠,٥ مليون (و.ن.) لكل منهما. بمعنى آخر تمثل زكاة "أ" خمسة أضعاف ضريبة دخلها، بينما تمثل زكاة "ب" ٥٪ فقط من تلك الضريبة. ولتفي "أ" بزكاتها عليها تصفية موجودات قيمتها ١,٥ مليون (و.ن.) بالإضافة إلى أرباحها قبل احتساب الضريبة. وهذه النسب المفروضة للزكاة مرادفة (مكافئة) لضريبة دخل تتغير نسبتها بشكل عكسي مع حسن استخدام رأس المال، بحيث ترتفع بشكل تصاعدي عندما تنخفض كفاءة رأس المال، وبالتالي تعجل في تحويل الموارد نحو الاستخدام الأمثل لها. فالشركات التي لا تدار بكفاءة تستطيع تخفيض مقدار زكاتها، إما برفع أرباحيتها عن طريق تغيير إدارتها أو تقليص النشاطات والأصول الأقل إنتاجية بإعادة جزء من مواردها لمساهميها. من ناحية أخرى تتيح الزكاة للشركات التي تدار بكفاءة أن تحتفظ بقسط أكبر من الموارد وبذلك تمنحها المقدرة على النمو بسرعة أكبر. والزكاة لا تتحيز ضد الصناعات ذات الكثافة الرأسمالية العالية، بل ضد سوء استخدام رأس المال فقط. وفي الحالات التي تكون فيها الكفاءة الحدية للعمل ورأس المال متساوية ويسهل استبدال هذه العوامل بعضها ببعض تفاضل الزكاة لصالح استخدام العمالة، وهو تطور إيجابي في بيئة ترتفع فيها نسب البطالة.

أما أهم أثر للزكاة على النمو الاقتصادي فهو حسن توجيهها للموارد من خلال آلية سوق رأس المال (الأسهم) نحو القطاعات والشركات الأكثر إنتاجية والأفضل استغلالاً لرأس المال، إذ يقيم المستثمرون أسعار الأسهم المختلفة بالإشارة إلى النمو المتوقع للأرباح والمخاطرة المرتبطة بالشركة، وبالتالي يحدد مضاعف "السعر إلى الربح" الذي يتناسب مع هذه المؤشرات. فكلما ارتفع النمو المتوقع وانخفض عنصر المخاطرة، كلما زادت القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة للشركة، فيرتفع مضاعف السعر إلى الربح. وعندما تبقى التوقعات على ما هي عليه، وبالتالي مضاعف السعر إلى الربح، ينتج عن ارتفاع مستوى الأرباح ارتفاع مواز في السعر. فإذا رجعنا إلى مثالنا السابق، وجدنا أن الربح الصافي بعد الضريبة للشركة "ب" يزداد بنسبة ٩٥٪ بفعل إحلال الزكاة محل الضريبة، بينما تتحول أرباح "أ" إلى خسارة قدرها ١,٥ مليون (و.ن.). ونتوقع مما تقدم ارتفاع سعر سهم "ب" إلى ما يقارب الضعف بينما ينخفض سعر "أ" بحيث يفوق التبدل النسبي لسعرها المتين بالمتعة. كما أن ارتفاع التدفق النقدي (وصافي الأرباح) في "ب" يدفعنا إلى توقع تسارع نموها بالنظر لازدياد مواردها، وهذا بدوره له أثر إيجابي في رفع مضاعف السعر إلى الربح وبالتالي زيادة الموارد المتاحة لها.

والزكاة تبقى أفضل من مجرد تخفيض في نسبة ضريبة دخل الشركات، إذ أن ضريبة دخل الشركات تخفف من الفروقات في الكفاءة الحدية لرأس المال بين مختلف القطاعات، بينما تؤكد الزكاة تلك الفروقات فتحسن من توجيه الاستثمارات نحو النشاطات التي يرغب فيها المجتمع أكثر، وتحد أيضاً من الكساد الناتج عن تدني مستوى الاستثمار، إذ تتيح موارد أوفر للشركات التي تواجه فرصاً استثمارية ذات أرباحية مرتفعة. كما تشجع على المنافسة لأنها تسهل على الشركات عالية الكفاءة، وإن كانت صغيرة وحديثة العهد، الحصول على المبالغ الرأسمالية بينما تقلل من الموارد المتاحة للشركات منخفضة الكفاءة، فتساعد على الدخول إلى صناعات والخروج من أخرى وكذلك الحركة بين القطاعات المختلفة مما يحد من خلق الظروف اللازمة لقيام الاحتكار.

الضرائب والتضخم

تبدو صعوبة تقدير ضرائب دخل الشركات بشكل صحيح من تداخل الآراء والاجتهادات في التقدير المحاسبي لدخلها. وتأخذ هذه المشكلة بعداً هاماً في ظل التضخم، بالنظر للتفاوت بين الأرباح المحاسبية والأرباح الاقتصادية. فالتضخم يرفع من النسبة الفعلية لضريبة دخل الشركات فوق النسبة المعلنة لها، لتصبح في بعض الأحيان ضريبة على رأس المال ذاته، فلا تكفي

الاستهلاكات للأغراض الضرائبية على أساس التكلفة التاريخية لشراء أصول بديلة عندما يحل موعد تجديد المعمرة منها، فتحد بذلك من الاستثمارات في مثل تلك الأصول المعمرة ذات الكثافة الرأسمالية العالية. وعندما تكون هنالك تغيرات سريعة في السلع بسبب تطور التقنية مثلاً، لا توفر قاعدة "ما يرد أخيراً يصرف أولاً" في احتساب المخزون السلعي الحماية للشركة من تأثير الضرائب في قاعدتها الرأسمالية. بمعنى آخر إن ضريبة دخل الشركات في ظل ارتفاع نسبة التضخم تكاد تصادر موارد الشركات بصورة تدريجية غير مباشرة، بينما ترتفع أسعار الموارد الحقيقية التي تحتاجها الشركات باضطراب، فيزيد أثر ارتفاع نسبة الضرائب الفعلية من السلبيات السابقة الذكر.

إلا أن أخطر أثر للتضخم على ضريبة دخل الشركات، هو أن الأخيرة تساعد على ديمومة التضخم. فالزيادة الفعلية للضريبة تخفض صافي العائد الحقيقي (بعد الضريبة) للاستثمارات عموماً فتقلص الفرص الاستثمارية المناسبة. أضف إلى ذلك انخفاض المصادر الحقيقية المتاحة لقطاع الشركات كما بينا سابقاً، وبالتالي هبوط عرض السلع والخدمات المستقبلية والنمو المتوقع. وهكذا ينطلق العنان حلقة مفرغة من زيادة في الأسعار وانخفاض في النمو. وهكذا فالتضخم الذي ابتدأ بفعل متغير خارجي (مثلاً على شكل زيادة في عرض النقد أو ارتفاع في أسعار المستوردات) تحول بفعل ضرائب دخل الشركات إلى متغير داخلي ينتج عنه تدن في معدلات النمو واستمرارية في التضخم، واشتداد في التذبذبات الاقتصادية.

والزكاة لها أثر معاكس لأثر ضريبة دخل الشركات في البيئة التضخمية. وحيث إن قاعدتها هي صافي حقوق المساهمين لذلك تنخفض نسبتها الفعلية نتيجة التضخم، بسبب تدني القيمة التقديرية للأصول غير المتداولة مقارنة بقيمتها السوقية أو تكلفة استبدالها. وهكذا تتاح للشركات موارد أوفر للاستثمار والنمو، مما يساعد على الحد من التضخم المستقبلي من جانب العرض مما يساهم في إحداث استقرار اقتصادي.

أما من جانب الطلب فكثيراً ما يكال المديح لضريبة دخل الشركات على أنها تمنح الاقتصاد توازناً تلقائياً. ويتحقق ذلك بفعل خاصية ازدياد الدخل الضريبي (أي حصيلة الضريبة) نتيجة التوسع الاقتصادي فيخفف من ضغط الطلب على الأسعار، بينما تنخفض هذه الحصيلة في حالة الانكماش فتتيح موارد أكبر للإنفاق. وتبدو هذه كميزة جيدة عند تحليلها بمعزل عن تفاعلها مع الجوانب الاقتصادية الأخرى، لكن علينا أن نميز بين الآثار قصيرة الأمد والآثار طويلة الأمد التي كثيراً ما تكون

نتائجها معاكسة. فزيادة حصيلة الضريبة تخفض فعلاً من الطلب وبالتالي التضخم في الأمد القصير. ولكن يجدر بنا هنا التساؤل أي طلب تخفضه هذه الضرائب؟ إن خفض طلب قطاع الشركات بوساطة ضرائب الدخل هذه ينتج عنه خفض الطلب الاستثماري الذي يؤدي إلى تباطؤ النمو المستقبلي. لذلك فإن هذا المصدر للاستقرار الاقتصادي من ناحية الطلب في الأمد القصير، هو مصدر خلل اقتصادي من ناحية العرض في الأمد الطويل. أما إذا كان الاقتصاد يعاني من فائض في الطلب الإجمالي، فيفضل معالجة ذلك بوساطة تخفيض الطلب الاستهلاكي وزيادة العرض في ذات الوقت، فانخفاض الطلب الاستهلاكي يخفض العرض المستقبلي بصورة غير مباشرة فقط في الحالات التي يعتقد أن هذا الانخفاض سيدوم لفترات طويلة. لهذا فهو من المتغيرات التي يستحسن استخدامها بدلاً من ضرائب الشركات للسيطرة على الطلب الإجمالي. وهكذا نجد أن الزكاة لا تعاني من التناقضات التي تنشأ عن أثرها الاقتصادي على المستوى الإجمالي والمستوى الجزئي من جهة، ولا تضحي بالأهداف طويلة الأمد في سبيل الأهداف قصيرة الأمد من جهة أخرى.

كذلك تساعد الزكاة في الحد من أشكال أخرى من التضخم، مثل التضخم القطاعي المرتبط بالنمو نتيجة تفاقم طلب بعض القطاعات ذات النمو السريع على عوامل الإنتاج، والذي ينعكس من خلال آلية السوق على شكل ارتفاع في أسعار هذه العوامل. وتخفف الزكاة من هذا النوع من التضخم، لأن القطاعات والمؤسسات ذات الكفاءة المتدنية تقع تحت ضغط لتخفيض مواردها لكي تخفض من استحقاق زكاتها، فتتوفر من ذلك موارد للقطاعات النامية وبأسعار أقل مما قد تكون عليه بخلاف ذلك. كما أن الزكاة تحد من توسع القطاع العام في فترات التضخم على حساب القطاعات الأخرى بسبب انخفاض دخلها الحقيقي في البيئة التضخمية كما ذكرنا سابقاً، بينما يرتفع دخل ضرائب دخل الشركات وما شابهها، فتتمكن الدولة من زيادة الضرائب الفعلية دون إثارة الرأي العام لهذه الحقيقة^(٧). ويمكن أن تضفي الزكاة آلية الموازنة الاقتصادية في الأمد القصير أيضاً بمساعدة الصناعات الدورية مثلاً، فقد تمنح الشركات قروضاً قصيرة أو متوسطة الأجل بدون فائدة تعادل ما يستحق عليها دفعة من زكاة بصورة كاملة أو جزئية يتم تسديدها في فترات التوسع.

الضرائب وتوزيع الدخل

تبين دراسة أعدها ج. د. سميث وس. د. فرانكلين^(٧) لعام ١٩٧٢م إن واحداً بالمائة من السكان الأكثر ثراء في الولايات المتحدة الأمريكية يمتلكون ٥٦,٦٪ من إجمالي أسهم الشركات، بينما بينت دراسة سابقة لعام ١٩٥٨م أعدها ر. ليمان أن واحداً بالمائة من السكان يملكون

٧٥,٤٪ منها. وبغض النظر عن مستوى دقة أي من الدراستين فإنه يبدو جلياً درجة التركيز الكبير في الثروة بموجب الأنظمة الضريبية المعاصرة. وقد بينا سابقاً تجاهل ضريبة دخل الشركات التفاوت في دخل المساهمين. كما أن مبدأ العدالة في توزيع العبء الضريبي حسب المقدرة الاقتصادية هو واحد من أهم المبادئ الضريبية، فإذا تساوى شخصان في الدخل بينما يتمتع أحدهما بمقدار أوفر من الثروة، أصبح بطبيعة الحال أقدر على تحمل أعباء ضريبية أكبر. تؤثر ضرائب دخل الأشخاص في المرتبة الأولى على الدخل، وبالتالي يكون وقعها بقدر أكبر على التغير الحدي في الثروة (من خلال التوفير)، مما يساعد الأثرياء في المحافظة على ثرائهم ويبقى الفقراء على فقرهم. وإحلال الزكاة بدلاً من ضريبة الدخل يزيد من حافز العمل، إذ تمنح من يعملون بجد فرصة أكبر ليصبحوا أثرياء على حساب من يعيشون على ثروتهم. بينما يساعد وقوع الزكاة على الثروة ذاتها على التحول الرأسي في هيكل المجتمع فتحد من استمرارية الوضع الراهن بين طبقات الدخل المتفاوت. وإحلال الزكاة ولو بصورة نسبية محل ضريبة الدخل الناتج عن العمالة (الرواتب والأجور) يشجع القوى العاملة على تنمية قدراتها من خلال الدراسة والتدريب والحصول على مهارات جديدة، فتتحقق بذلك التنمية البشرية النوعية التي هي أساس التنمية الحقيقية، في حين أن بناء الطرق والمصانع والعمارات هو أمر أقرب إلى مظاهر التنمية. والزكاة فريضة تصاعدية إذ تقع على مالكي الثروة فقط. وفي حدود تحسن أوضاع ذوي الدخل المتدني الذين يتمتعون بميل مرتفع للاستهلاك، تسهم الزكاة في تجنب الركود الاقتصادي الناتج عن النقص في الاستهلاك.

إدارة الزكاة

إن إدارة الزكاة بسيطة نسبياً إذ يمكن إعادة تقويم الأصول غير المتداولة مرة كل خمس سنوات وفي غضون ذلك يمكن استخدام أنماط الاستهلاك الاعتيادية مع الأخذ بمؤشر عام لتبدل الأسعار. وعندما يعاد تقويم الأصول في السنة الخامسة تصبح هذه الأصول وعاء الزكاة الجديد بعد طرح الخسوم.

وتجدر الإشارة هنا إلى أسلوب دمج زكاة الشركات بزكاة الأشخاص حتى لا تتكرر جبايتها على ذات الأصل. ويجب توخي الحيلة هنا. فعندما يمتلك فرد أسهماً في شركة خاضعة للزكاة يمنح خصماً على زكاته يعادل ما دفعته الشركة عن مساهمته فيها. فإذا كانت أسهم الشركة غير متداولة كانت زكاته مساوية لما دفعته الشركة حسب قيمتها الدفترية. أما إذا كانت أسهمها متداولة قدرت زكاته على أساس القيمة السوقية لأسهمه مطروحاً منها قيمة الأسهم

الدفترية. فإذا افترضنا أن سعر أسهمه أقل من قيمتها الدفترية حق له استيفاء الزكاة على الفرق بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية، أما إذا زادت قيمتها السوقية على قيمتها الدفترية توجب عليه عندئذ دفع الزكاة على هذا الفرق.

وللمحافظة على حسن توزيع الموارد عالمياً يجب وضع الصناعات المحلية الخاضعة للزكاة والتي تعاني من تدنٍ في ربحيتها وتواجه منافسة عالمية شديدة، على قدم المساواة مع منافستها الأجنبية. ويمكن تحقيق ذلك بوساطة فرض تعرفه جمركية خاصة تساوي الفرق، إذا كان موجباً، بين الزكاة كنسبة من مبيعات الشركات المحلية ناقصاً ضريبة دخل الشركات كنسبة من مبيعات الشركات الأجنبية المصدرة. وتحقق هذه التعرفة الجمركية التعادل في الضرائب بين المنتجين المحليين والعالميين.

السياسة النقدية

لمكافحة التضخم تبنت عدة دول سياسات اعتمدت الجانب النقدي أساساً لها. فالاقتصاديون النقديون مثل ملتون فريدمان يؤكدون أن السيطرة على عرض النقد كافية للحد من التضخم دون اكتراث لأثر هذه السياسة على ارتفاع الفوائد والبطالة. ومع ذلك فهل يمكن للسيطرة على عرض النقد أن تحد من تضخم التكاليف أو الأرباح مثلاً، وأي مستوى من البطالة يتطلب تحقيق ذلك؟ تدل محاولات تطبيق السياسات النقدية الانكماشية أن رفع سعر الفائدة يخفض الاستثمارات في المخزون السلعي نظراً لارتفاع تكلفة الاحتفاظ به، كما يدفع أيضاً إلى تأجيل المشتريات الاستهلاكية المعمرة فيخفض النشاط الاقتصادي ويؤدي ذلك بدوره إلى تأجيل الاستثمارات الجديدة (بالنظر إلى تدهور أرباحها المتوقعة وارتفاع الحد الأدنى للعائد المطلوب للالتزام بالاستثمارات الجديدة بسبب ارتفاع التكلفة الرأسمالية)، ويخفض من عدد الفرص الاستثمارية الملائمة. وينتج عن انخفاض الاستثمارات تدني عرض السلع والخدمات المستقبلية إلى مادون مستواها المتوقع، وبالتالي تنهياً الظروف لاستمرارية التضخم مستقبلاً من جهة العرض وتأسيس البطالة وهي هائل للطاقة الإنتاجية للمجتمع. فبالرغم من تبني الولايات المتحدة الأمريكية سياسة نقدية نجدها تمر في أسوأ تجربة اقتصادية منذ الحرب العالمية الثانية، إذ تعاني من تدهور في معدلات نموها الاقتصادي وارتفاع قياسي في مؤشرات البطالة التي باتت ٨,٤ بالمئة حسب المصادر الرسمية^(٨). ومع ذلك لا يلوح في الأفق أي تبدل هيكل يغير منحني شرممان. إضافة إلى ذلك فإن المعاناة التي يعيشها العاطلون عن العمل قد تجرهم إلى الانتقام من مجتمعهم (ازدياد الجرائم). وتعرض الشركات لآثار سلبية خطيرة بسبب مديونيتها والتي كانت بدورها وسيلة

الشركات في المحافظة على صافي عائدها وهي تواجه ازدياد نسب ضريبة دخلها. وزاد من حدة هذه المخاطر لجوء المقرضين إلى الفائدة العائمة بدلاً من الثابتة، فأصبحت الهزات الاقتصادية أكثر احتمالاً وأشد خطراً سيما إذا ما واکب ارتفاع الفائدة انكماش اقتصادي والذي يمثل في حد ذاته فترة حرجة لمعظم الشركات، فتجابه أعداداً متزايدة منها الإفلاس. ويزترب على ضمور عدد الشركات العاملة تعطيل جزء من الطاقة الإنتاجية وتركيز مصادر العرض في أيدي شركات قليلة، بحيث يتفاقم التضخم الربحي حالما يعود الاقتصاد للانفتاح بسبب التبدل الهيكلي للعرض. أضف إلى هذا أن ارتفاع نسب التضخم يزيد من فروقات تكلفة الاقتراض بين الشركات الكبرى والصغرى فتصبح هذه ميزة اقتصادية هامة تسهل على الشركات الكبرى شراء الشركات الصغرى وإحاقها بها، مما يفاقم الوضع الاحتكاري^(٩). وبالرغم من أن تلك السياسات النقدية قد تخفف من حدة التضخم في الأمد القصير من جانب الطلب إلا أنها تبقى تضخمية في الأمد البعيد من جانب العرض لأنها تسبب خفض الطاقة الإنتاجية وانكماش النمو الاقتصادي. كما أنه لا يجوز منطقياً استخدام السياسات الانكماشية التي تحد من النمو الاقتصادي لمكافحة التضخم على اعتبار أن أكبر مأخذ على التضخم هو تسببه في تدني النمو الاقتصادي فكيف يمكن أن يصبح الانكماش علاجاً مقبولاً للتضخم؟!

لقد حرم الإسلام الربا، ويدخل ضمن هذا المفهوم الفائدة المالية حسب تفسير معظم الفقهاء^(١٠). لذلك لا يجوز أن يحقق المقرض ربحاً مضموناً حتى وإن خسر المقرض في نشاطه الاقتصادي. بينما شجع الإسلام على تحمل المخاطرة بكاملها بدلاً من الجانب الائتماني فقط، وهو بهذا يحرم الرأسمالية المالية الصرفة. ولن ندخل هنا في الجوانب المعنوية والأخلاقية لهذه الأمور بل سنركز حل اهتمامنا على النتائج الاقتصادية لها. وكجزء من برنامج الولايات المتحدة في الخروج من أزمتها الاقتصادية تحاول جهداً تخفيف العجز المالي في ميزانيتها للحد من آثاره التضخمية، فلجأت مؤخراً إلى تخفيض بضع بليونيات من الدولارات من إنفاقها على بعض الخدمات الأساسية مثل المعونات الطبية وأغذية الفقراء ومع هذا ينتظر أن يكون عجز هذا العام^(١١) ما بين ٨٠ و ١٠٠ بليون دولار. ويوجه معظم الاقتصاديين النقديين اللوم إلى المعونات الاجتماعية على أنها مصدر المضاعفات الاقتصادية القائمة بما في ذلك صعوبة موازنة إنفاق الدولة، متناسين بذلك أن على حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أن تدفع هذا العام ما يقدر بحوالي ١٤٠ بليون دولار على شكل فائدة على ديونها البالغة ١٠٠٠ بليون دولار. وما كان لهذه الديون أن تتراكم لو أن الفائدة

محظورة أصلاً، ولولاها لتحقق فائض في ميزانية الدولة مما يتيح خفض الضرائب بشكل جذري أو تقديم قسط أكبر من السلع والخدمات الاجتماعية للطبقات الفقيرة بدلاً من ذلك. وغياب هذا الدين الهائل يتيح توجيه موارد كبيرة إلى القطاعات الإنتاجية بتكلفة أقل مما هي عليه الآن وهذا يدفع إلى تعجيل النمو الاقتصادي. ويفسح الدين القومي المجال للجيل المقترض حديثاً أن ينفق بلا مقابل وبلا مبالاة على حساب الأجيال المقبلة فيورثهم عبئاً ضريبياً.

بناء على ما تقدم لا تدخل الفائدة ضمن وسائل السياسة الاقتصادية في الإسلام. وكما بينا سابقاً، فإن اقتراض قطاع الشركات يجعل الاقتصاد أكثر عرضة للهزات الاقتصادية والأزمات المالية، بينما يسهم حلول الاقتصاد من الديون في زيادة استقرار القطاعات الإنتاجية وامتداد أفقها التخطيطي، بحيث لا نستغرب قيامها بتنفيذ الاستثمارات الجديدة حتى في فترات الانكماش الاقتصادي دون خوف من ازدياد أعباء قروضها، فتمهد بذلك التذبذبات الاقتصادية^(١٢). بمعنى آخر إن زيادة قدرة القطاعات الإنتاجية على مواجهة المشكلات الاقتصادية بغياب الاقتراض^(١٣) ستتضح من خلال استبدالها المخاطر المالية البحتة بمخاطر إنتاجية (صناعية، تجارية، .. الخ)، مما يساعد في تحقيق نمو مستقر في الأمد الطويل.

تجدر الإشارة هنا إلى حاجة الاقتصاد إلى مؤشر اقتصادي يدل على العوائد الصافية التي تكاد تخلو من المخاطرة الائتمانية (مخاطرة المنشأة أو الإفلاس)، لقياس تكلفة الفرص وليسهل مقارنة الاستثمارات البديلة وتوجيه الموارد الاقتصادية بأسلوب عقلاني. وهنا نقترح الاهتمام بإصدارات أسهم الامتياز التي تتمتع بالأسبقية على الأسهم العادية في توزيع الأرباح الدورية وفي الأصول في حال تصفية الشركات. إن أسهم امتياز الشركات الكبرى التي تتمتع بمركز مالي قوي والتي تكاد تخلو من مخاطرة الإفلاس تقترب عوائدها من العوائد الصافية وبالتالي يمكن استخدامها كمؤشر لقياس صافي العوائد في الاقتصاد. وتناسب هذه الأدوات الاستثمارية بعض المستثمرين الذين لا يرغبون بحمل مخاطرة كبيرة بالنظر لوضعهم الخاص مثل كبار سنهم مقابل حصولهم على عائد إجمالي يقل بعض الشيء عن عوائد الأسهم العادية^(١٤) كما يعتقد أن هذه الأدوات تلائم المصارف الإسلامية بالنظر لسيولتها، إذ يمكن تداولها في البورصات العالمية، بالإضافة إلى انخفاض مخاطرتها وسرعة مردودها النقدي وارتفاع معدله.

الهوامش

- (١) **Economic Report of the President**. Washington, D.C.: Government Printing Office, 1979.
- (٢) سنستخدم اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية كمثال على الاقتصاد الرأسمالي بالنظر لكونه يمثل أكبر اقتصاد يستخدم مثل هذا النظام.
- (٣) تشمل الوفورات الخارجية السالبة والموجبة التكاليف والمنافع التي لا تدخل في تحديد السعر السوقي، بالنظر لاختلاف المنفعة والتكلفة الاجتماعية عن مثيلاتها الخاصة، مما يعيق آلية السوق في تحديد سعر مناسب متفق مع التكلفة والمنفعة الاجتماعية. ونقدم مثلاً على الوفورات الخارجية السالبة: لا يكلف مستخدمي المركبات أحداثهم تلوثاً في البيئة أي تكلفة خاصة بينما تبلغ التكلفة الاجتماعية للتلوث مبالغ هائلة (كما في ذلك زيادة الإنفاق على العناية الصحية).
- (٤) تجب الزكاة في الحصول نفسه حتى لو لم يُع - (المحرر).
- (٥) تشمل هذه معايير الدخل الضرائبي، توزيع الدخل، توزيع المصادر على النشاطات الاقتصادية المختلفة، تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي وغيرها.
- (٦) مثلاً ترتفع النسبة الحدية لضريبة دخل الأفراد التصاعدية في فترات التضخم بفعل ارتفاع دخلهم النقدي (وليس الحقيقي).
- (٧) **C.T. Sanford, J.R.M. Wills, and D. J. Ironside, An Annual Wealth Tax**, Published for the Institute for Fiscal Studies by Heinemann Educational Books, 1975.
- (٨) بالرغم من ارتفاع هذه النسبة فقد تصل البطالة الحقيقية إلى ١٢٪ بين القادرين على العمل. فمثلاً كم تصبح النسبة لو تضمن مفهوم البطالة الذين لم يفلحوا في الحصول على عمل فاتهموا إلى الدراسة أو للعناية بالمنزل أو لم يسجلوا أسمائهم ضمن العاطلين عن العمل بسبب يأسهم في الحصول على الوظيفة المناسبة، بالإضافة للذين يعملون وقتاً مختصاً (أقل من دورية كاملة) وغيرها؟.
- (٩) تدل الإحصائيات أن حصة أكبر ٢٠٠ شركة صناعية في الولايات المتحدة من إجمالي أصول قطاع الصناعة زادت من ٤٧,١٪ في عام ١٩٤٩م إلى ٦٠,٣٪ عام ١٩٧٣م. المصدر وزارة التجارة الفدرالية انظر:
- David Penn, Aggregate Concentration, Anti-Trust Bulletin**, Spring 1976.
- (١٠) الصحيح أن هذا هو رأي جميع الفقهاء. والله أعلم - (المحرر).
- (١١) لعل المقصود هو عام ١٩٨١م حينما نشر هذا البحث لأول مرة - (المحرر).
- (١٢) خاصة بالنظر لتحريم الإسلام للاكتناز.
- (١٣) وغياب الاقتراض يحد من الإفراط في المضاربات القصيرة الأجل التي قد تخفف من الفعالية والتوازن الاقتصادي.
- (١٤) بصورة عامة يزيد مردودها النقدي على مردود الأسهم العادية إلا أن الزيادة في قيمتها السوقية (أي أرباحها الرأسمالية) تكون أقل.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

- بن نبي، مالك، *المسلم في عالم الاقتصاد*. القاهرة، دار الفكر، ط ٣، ١٩٧٨م.
- الخطيب، عبد الكريم، *السياسة المالية في الإسلام وصلاتها بالمعاملات المعاصرة*، بيروت: دار الفكر العربي، ط ٢، ١٩٧٦م.
- الخلوي، البهي، *الثروة في ظل الإسلام*، القاهرة: دار الاعتصام، ط ٣، ١٩٧٨م.
- الريس، محمد ضياء الدين، *الخارج والنظم المالية للدولة الإسلامية*، القاهرة: دار الأنصار، ط ٤، ١٩٧٧م.
- عتر، نور الدين، *المعاملات المصرفية والربوية وعلاجها في الإسلام*، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٧٨م.
- القرضاوي، يوسف، *فقه الزكاة (جزئين)*، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط ٣، ١٩٧٧م.
- مصلح الدين، محمد، *أعمال البنوك والشريعة الإسلامية*، الكويت: دار البحوث العامة للنشر والتوزيع، ١٩٧٦م.

ثانياً: المراجع الإنجليزية

- Atkinson, A.B., ed., *Wealth, Income and Inequality*. Penguin, 1973.
- Babson, David L., "Replacement Cost Accounting-Round One". *Weekly Staff Letter*, David L. Babson & Co. Inc., Investment Counsel, 1977.
- Bell, Daniel and Kristol, Irving, eds., *The Crisis in Economic Theory*. Basic Book, 1981.
- Defliese, Philip L., *Inflation Accounting: Pursuing the Elusive*. American Institute of Certified Public Accountants, May 1979.
- Economic Report of the President*. Washington, D.C.: G.P.O., 1979.
- Edey, H.C., "Accounting Principles and Business Reality". *Accountancy*, 1963, pp. 998-999.
- Falkenstein, Angela and Weil, Roman L., "Replacement Cost Accounting: What Will Income Statements Based on the SEC Disclosures Show?" *Financial Analysis Journal*, Jan-Feb. 1977.
- Friedman, Milton and Schwartz, Anna J., *Monetary History of the United States, 1867-1960*. Princeton: Princeton Univ. Press, 1963.
- Gordon, Robert Aaron, *Economic Instability and Growth: The American Record*. N.Y.: Harper and Row, 1974.
- Gupta, S., "Public Expenditure and Economic Development." *Public Finance*, 1967.
- Gurley, J.G. and Shaw, E.S., "Financial Development and Economic Development." *Economic Development and Cultural Change*, 15(3), April 1967, pp. 257-65 and 267-8.
- Harberger, Arnold., "The Incidence of the Corporation Income Tax." *Journal of Political Economy*, June 1962.
- Haberler, G., "International Trade and Economic Development." *National Bank of Egypt, Fiftieth Anniversary Commemoration Lecture*, Cairo, 1959, pp. 5-7 and 9-17.
- Hawkins, David F., *Corporate Financial Reporting*. Illinois: Richard D. Irwin, 1977.
- Helleiner, G.K., *International Trade and Development*. London: Penguin, 1972, Chapters 6, 7, 10.
- Herz, D., "Risk Analysis in Capital Investment." *Harvard Business Review*, Jan.-Feb. 1964, pp. 95-106.
- Hunt, E.K. and Sherman, Howard J., *Economics - An Introduction to Traditional and Radical Views*. N.Y.: Harper & Row, 1981.
- Kaldor, Nicholas, "Taxation for Development." *Journal of Modern African Studies*, 1(1)1963, pp. 7-11, 13.
- Keynes, John Maynard, *The General Theory of Employment, Interest and Money*. N.Y.: Macmillan & Co., 1936.
- Latane, Henry, Tuttle, Donald L. and Jones, Charles P., *Security Analysis and Portfolio Management*. 3rd edition. N.Y.: Ronald Press, 1975.

- Leontief, W.**, *Studies in the Structure of the American Economy*. Oxford: Oxford University Press, 1953.
- Lorie, James H. and Hamilton, Mary**, *The Stock Market: Theories and Evidence*. Illinois: Richard D. Irwin, 1973.
- Mao, James C.T.**, *Quantitative Analysis of Financial Decisions*. London: Collier-Macmillan, 1969, pp. 180-257.
- Markowitz, H.**, "Portfolio Selection." *Journal of Finance*, March 1952.
- McConnell, Campbell R.**, *Economics*. 7th ed., N.Y.: McGraw-Hill, 1978.
- McLure, Charles E.**, "Economic Effects of Taxing Value Added." **R.A. Musgrave**, (ed.) *Broad Based Taxes*. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1973, pp. 187-88.
- McLure, Charles E. Jr.**, "The Inter-Regional Incidence of General Regional Taxes." *Public Finance*, **24**, 1969, pp. 457-483.
- Mieszkowski, Peter**, "Tax Incidence Theory: The Effects of Taxes on the Distribution of Income." *Journal of Economic Literature*, **7**, 1969, pp. 1111-1113.
- Musgrave, R.A.** (ed.) *Broad Based Taxes: New Options and Sources*. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1973.
- Musgrave, R.A. and Musgrave, P.B.**, *Public Finance in Theory and Practice*. Kogakusha: McGraw-Hill, 1973.
- Al-Nakib, B.**, *A Proposed Scheme for Recycling Surplus Oil Funds*. Unpublished M.Sc. dissertation, U.K.: University of Wales.
- Peacock, A. and Wiseman, J.**, *The Growth of Public Expenditure in the U.K.*, Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1961.
- Penn, David**, "Aggregate Concentration." *Anti-Trust Bulletin*, Spring 1976.
- Reilly, Frank K.**, *Investment Analysis and Portfolio Management*. Hinsdale, Ill.: Dryden Press, 1979.
- Richardson, Harry W.**, *Elements of Regional Economics*. London: Penguin, 1973, pp. 67-107.
- Rostow, W.W.**, *Getting From Here to There - A Policy for the Post-Keynesian Age*. N.Y.: Macmillan, 1979.
- Sanford, C.T.; Wills, J.R.M. and Ironside, D.J.**, *An Annual Wealth Tax*. Published for the Institute for Fiscal Studies by Exeter, N.H. Heinemann Educational Books, 1975.
- Shapiro, Edward**, *Macroeconomic Analysis*. 3rd ed., N.Y.: Harcourt Brace and World.
- Sharpe, William F.**, *Investments*. N.J.: Prentice-Hall, 1978.
- Shoup, C.S.**, "Taxation Aspects of International Economic Integration. *Travaux de l'Institut International de Finances Publiques, Neuvieme Session*. Paris: W.P. Van Stockum et Fils, 1953, pp.89- 107.
- Solomons, D.**, "Economic and Accounting Concepts of Income." *Accounting Review*, **36**, 1961, pp. 374- 83.
- Solow, R.**, "A Contribution to the Theory of Economic Growth." *Quarterly Journal of Economics*, February 1956.
- U.S. Department of Commerce**, *Statistical Abstract of the U.S.* Washington, D.C., 1975.
- Valentine, Jerome L.**, "Investment Analysis and Capital Market Theory." Occasional paper no.1, 1975.
- Winfrey, John C.**, *Public Finance Choices and the Public Economy*. N.Y.: Harper and Row, 1973, p.347.

Growth, Unemployment, Inflation and some Aspects of The Islamic Economy

BASIL AL-NAQIB

ABSTRACT. The paper discusses the advantages of replacing corporate tax by *zakat* in the two cases of stable prices and inflation. In the first case *zakat* sharpens the differences in marginal efficiency of capital in different activities leading to better allocation of resources. Unlike corporate tax the real ratio of *zakat* to income does not rise in an inflationary situation so that it does not decelerate growth and does not curb future supply.

Contemporary taxes have failed to redistribute income in favour of the poor, where as *zakat* can decrease disparities as it is levied on wealth and not on income from work. The paper criticizes the policy of raising the rate of interest to curb inflation as this slows down investment and curbs future aggregate supply. The prohibition of interest by Islam makes imperative a recourse to an alternative policy.

باسل النقيب: النمو والبطالة والتضخم وجوانب من الاقتصاد الإسلامي*

تعليق: رياض الشيخ

أستاذ الاقتصاد - جامعة القاهرة - الجيزة - مصر

في مستهل مقاله بعنوان "النمو والبطالة والتضخم وجوانب من الاقتصاد الإسلامي" يشير الكاتب بإيجاز شديد لبعض المشاكل المعاصرة التي تواجه الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة متمثلة في تباطؤ معدلات النمو وارتفاع معدلات البطالة والتضخم. وبصدد التعرض لأسباب التضخم يذكر الكاتب أن معالجة التضخم قد أصبحت أكثر صعوبة بسبب ارتباطه بالإطار العام للنظام الاقتصادي. ولذلك يحدد مهمته في مقاله هذا بأنها تتعلق ببحث الأطر الاقتصادية والتنظيمية الملائمة للنمو والاستقرار.

وبعد عجالة سريعة مركزة في المشاكل الاقتصادية المعاصرة كما تقدم يصرح الكاتب أن حلول هذه المشاكل (وغيرها بالطبع) مما يمكن أن يطرأ في أي وقت أو في أي مكان) يتوفر في الأسلوب الإسلامي. ويعرف الكاتب قراءه على هذا الأسلوب بالإشارة إلى أنه يستهدف خلق الدولة الفاضلة التي تقدم وافر الرعاية للفقراء والمحتاجين، كما يعرف الأسلوب الإسلامي في بلوغ هذا الهدف بأنه يستند إلى مفهوم السوق واللامركزية وحرية الاختيار للمنتجين والمستهلكين. ومن بين العناصر المكونة للأسلوب الإسلامي يركز الكاتب على عاملين استراتيجيين:

١- الزكاة باعتبارها أهم أدوات السياسة المالية.

٢- سياسة نقدية بدون سعر فائدة.

* هو المقال المنشور في ركن "مقالات للمناقشة" من هذا العدد.

وقبل السير أبعد من ذلك في عرض المقال كتمهيد لتقييمه ألاحظ أن المقال يتسم بقدر من الغموض إزاء ما يلي:

١- ماهية الأسلوب الإسلامي، وبصفة خاصة اعتماد الكاتب على عناصر التنظيم الاقتصادي السائد في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة، والذي يواجه المشاكل المعقدة التي تواجه الكاتب لدراستها.

٢- ثم ماذا يقصد الكاتب بقوله إن الزكاة أهم أدوات السياسة المالية. هل يقصد بذلك قصر حجم القطاع العام ودوره في نطاق الموارد التي تتحقق من الزكاة؟ هل يقصد بذلك أن أهداف السياسة المالية في ظل الأسلوب الإسلامي تنحصر في توفير الرعاية للفقراء والمحتاجين، أو الأهداف المتعلقة بالضمان الاجتماعي في الكتابات المعاصرة؟

فمن المؤكد أنه في إطار النظام الاقتصادي الذي يستعيره الكاتب من الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة ويتخذ منه منطلقاً لتعيين أهم ملامح النظام الاقتصادي الإسلامي، لا يجوز التسليم هكذا ببساطة بضعف دور مختلف أنواع الضرائب الدخلية والسلعية والإنفاق العام على الدفاع والميزانية في تطور هذا النظام.

وقبل أن يناقش الكاتب دور الزكاة في مواجهة المشاكل المعاصرة متمثلة في ضعف معدلات النمو وتضاؤل معدلات البطالة والتضخم، يعرف الكاتب الزكاة بأنها فريضة (ضريبة؟) على رأس المال ويقع عبؤها على الأفراد الطبيعيين لا الاعتباريين. ورغم هذا يركز الكاتب مقاله في بحث مزايا إحلال الزكاة محل ضريبة دخل الشركات، وهي ضريبة غير شخصية في الولايات المتحدة الأمريكية.

ويثير تحديد مسار البحث على هذا النحو عدداً من التساؤلات:

١- طالما أن الكاتب يرى أن الزكاة أهم أدوات السياسة المالية فلماذا يختار للدراسة المقارنة الضريبة على أرباح الشركات وهي ليست أهم أدوات السياسة المالية في الاقتصاديات المعاصرة، والتي خصص مقاله لعلاج مشاكلها بواسطة ما يسميه بالأسلوب الإسلامي؟

٢- طالما إن الزكاة فريضة على رأس المال، ألم يكن من الأنسب مقارنة آثارها التنموية والاستقرارية بالإشارة إلى ضريبة تشبهها في وعائها وهيكلها من بين الضرائب على رأس المال مثل الضريبة على الملكية أو الضريبة على الثروة.

وتفرض الضرائب على الملكية في العديد من الدول المتقدمة والنامية. وتتراوح أهميتها في حصيلة النظام الضريبي ككل بين ١٪ (في السويد)، ١٣,٦٪ (في الولايات المتحدة). كذلك يطبق العديد من الدول نظام الضريبة على صافي الثروة الشخصية (حوالي سبع عشرة دولة متقدمة، ونامية في آسيا وأمريكا اللاتينية). وتقترَب هذه الضريبة الأخيرة في وعائها وأسعارها كثيراً من فريضة الزكاة غير أنها أكثر تصاعدية في سعرها في بعض البلاد حيث يتصاعد السعر ليصل إلى ٢,٥٪.

ويتوقع أن تتزايد أهمية هذه الضريبة الأخيرة بالمقارنة مع الضرائب (غير الشخصية) على الملكية، نظراً لما تتمتع به من قبول من دافعي الضرائب لاتفاقها مع مفهوم العدالة. غير أن دورها يظل محدوداً في النظام الضريبي الذي تهيمن عليه الضرائب الدخلية والضرائب السلعية أو الانفاقية. ما أود أن أؤكد في هذا الصدد هو أن جعبة التجارب العالمية في النظم الضريبية هي الإطار الذي يجدر بالباحث أن يسعى في نطاقه بحثاً عن موضوع مناسب للدراسة والمقارنة.

ويبرر كاتب المقال اختياره لضريبة دخل الشركات بالإشارة إلى الأهمية الاستراتيجية لهذا القطاع (الشركات) في النظام الاقتصادي. ثم يشير إلى تطور القطاع العام (يقصد الإنفاق العام) من ١٥٪ من الدخل القومي إلى حوالي ٥٠٪ في بعض البلاد^(١). وقد صحب هذا التطور على حد تعبير الكاتب، ارتفاع نسبة الضريبة على دخل الشركات إلى ٥٠٪ في هذه الدول^(٢).

وفي تقويمه لضريبة دخل الشركات يشير المؤلف بإيجاز إلى اتجاه عبء هذه الضريبة وينتهي بتفضيل الضرائب على دخول الأفراد والضرائب على المنتجات من وجهة نظر العدالة الاجتماعية (الآثار التوزيعية لهذه الضرائب).

ثم ينتقل إلى مناقشة كفاءة استخدام رأس المال في حالة كل من ضريبة دخل الشركات والزكاة. ولإثبات كفاءة الأخيرة وعدم كفاءة الأولى يقدم الكاتب مثالين لشركة قديمة ضخمة (عديمة الكفاءة حيث لا تحقق ربحاً يكفي لمقابلة إهلاك رأس مالها أو أصولها الثابتة)، والآخر لشركة حديثة يافعة (عالية الكفاءة حيث تحقق ربحاً معدله ١٠٠٪ من رأس مالها). وفي سياق عرضه يبرز الكاتب مزايا الضريبة الدورية على رأس المال لما تؤدي إليه من رفع كفاءة استخدام رأس المال وتفضيل الاستثمار في الإنسان وتشجيع استخدام العمالة. كما يشير الكاتب إلى ما قد يؤدي إليه ثقل عبء ضريبة الزكاة على الشركات ضعيفة الكفاءة من إسراع بعملية انتقال الموارد منها لصالح الشركات عالية الكفاءة.

وملاحظتنا في هذا الصدد كما يلي:

١- إن آلية قوى السوق، على كل حال، ليست في صالح الشركات الخاسرة. ففي ظل ضريبة الشركات (واستعير من الكاتب مثاله) تصل نسبة الربحية الصافية لرأس المال في الشركة الجديدة إلى حوالي مائة ضعف ما هي عليه في الشركة القديمة وذلك في ظل ضريبة الشركات.

٢- من حيث المبدأ؛ وبالطبع يناقش الكاتب المسائل المبدئية، يمكن صياغة الضريبة على الدخل بحيث تتكافأ آثارها مع الضريبة على رأس المال. والكاتب يعلم ذلك دون شك.

٣- من المستحيل في الواقع، الوصول إلى نتائج محددة ونهائية بشأن عبء الضرائب وعلاقتها بالنمو والاستقرار.

ثم ينتقل الكاتب لمناقشة أثر ضريبة دخل الشركات على الموارد المتاحة للاستثمار في حالة التضخم، فيبدي قلقه مما قد تؤدي إليه الضريبة من مصادرة موارد الشركات المتاحة للاستثمار، ومخاطر هذا الاتجاه على إمكانيات النمو^(٣). ويدعو هذا الأمر إلى تصحيح قاعدة الدخل الخاضع للضريبة. ومن بين المقترحات في هذا الصدد ربط ضريبة الشركات بالدخل الحقيقي وليس بالدخل النقدي.

من الناحية الأخرى ألاحظ بأن آثار ضرائب الملكية (والضرائب على رأس المال) في مجال الاستقرار والنمو الاقتصادي تجمع بين الإيجابيات والسلبيات، بحيث لا يتأتى إصدار أحكام نهائية بشأنها في عزلة عن الإطار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. ويتوفر في الدراسة الموضوعية للاقتصاديات التطبيقية المجال المناسب لإلقاء المزيد من الضوء على هذه الآثار.

وقد لفت نظري ما جاء في الأسطر الثلاثة الأخيرة تحت العنوان الفرعي الضرائب والتضخم حيث يرى الكاتب أن دور الزكاة في تحقيق آلة التوازن الاقتصادي في الأمد القصير يمكن تدعيمه بإتباع سياسة ضد دورية (Anit-cyclical) تتمثل في تقديم القروض بدون فائدة للشركات تساعد على دفع ما يستحق عليها من زكاة، على أن يتم سدادها في فترات التوسع، ولا تخلو هذه العبارة من غموض:

١- إنه في هذه العبارة يتحدث عن استخدام الأموال أيًا كان مصدرها، وليس عن الزكاة في ذاتها كمصدر للأموال.

٢- ثم هل يقصد إضافة الوظيفة الدورية إلى أهداف ومصادر الأموال من الزكاة؟

٣- هل يدعو بهذا إلى تغيير أسعار الزكاة لتصبح أكثر فعالية في مواجهة التضخم؟

٤- هل يتفق هذا القول مع ما سبق ذكره من أن الإنفاق العام قد يصل إلى ٥٠٪ من الدخل القومي، ومع الأهمية النسبية للضرائب على رأس المال ضمن مصادر الدخل العام؟

الضرائب وتوزيع الدخل

وفي إشارة لتوزيع الثروة في الولايات المتحدة يوجه الكاتب نقده لعجز النظام الضريبي القائم عن إحداث تغيير جذري في توزيع الثروة لصالح صغار الملاك ومتوسطيهم. وإذا صرفنا النظر جانباً عن مدى صحة هذا الحكم فالإحصاءات التي أوردتها تشير إلى تحسن نصيب متوسطي الملاك وصغارهم، إذ ارتفع من حوالي ٢٥٪ في عام ١٩٥٨م إلى حوالي ٤٣٪ في عام ١٩٧٥م، فقد يكون هذا التحسن ظاهرة إحصائية أكثر منها حقيقة، إلا أن الكاتب يظهر أنه قد تجاهل حقيقة واضحة، تتمثل في أن نظم الضرائب المعاصرة تشمل -بين ما تشمل- ضرائب على الملكية ورأس المال. وبعبارة أخرى فالتفاوت القائم في توزيع الثروة حدث رغم أو مع وجود الضرائب على رأس المال - وأقرب تفسير مقبول لهذه الظاهرة ربما يتمثل في أن المشرع الضريبي لا يستهدف أهدافاً توزيعية في نطاق الضرائب على الملكية أو على رأس المال. ثم لا يجوز أن نهمل الفرض القائل بأن عبء الضريبة على رأس المال إنما يقع على الدخل من رأس المال. وفي ضوء هذا قد يكون أكثر قبولاً أن نفترض أن فرص كسب الدخل من العمل والثروة معاً أعلى من فرص كسب الدخل من العمل فقط. وهذا هو ما يحافظ على استمرار تركيز الثروة رغم وجود الضريبة على رأس المال. أما القول بأن وقوع فريضة الزكاة على الثروة ذاتها يساعد على التحول الرأسي في هيكل الملكية فهو يتناقض مع الفرض الأكثر قبولاً والذي يتمثل في أن الضريبة على رأس المال إنما هي ضريبة على الدخل من رأس المال. وبالطبع لن تؤدي الضريبة إلى النتائج التي توصل إليها الكاتب إلا إذا كان معدلاتها عند شرائح الثروة العليا تتجاوز المعدلات الصافية لعائد رأس المال، وفي هذه الحالة فقط تكون للضرائب على رأس المال طبيعة مصادرة (Expropriation).

ويجدر التنبيه إلى جانب ذلك تجاهله كاتب المقال عندما أشار إلى تشجيع الاستثمار البشري من خلال إعفاء دخل العمل من الضرائب وإحلال الزكاة على الثروة بدلاً منها. في هذا الشأن لم يتعرض الكاتب لإمكانية الإضرار بعرض رأس المال المادي نتيجة لانخفاض عائدته (بسبب فرض الضريبة على رأس المال بمعدلات كافية لتمويل الإنفاق العام) وقد يحدث هذا الأثر في الزمن الطويل. ولو حدث هذا فإنه لابد وأن يترتب انخفاضاً في إنتاجية العمل في المستقبل. ثم إن قوله بأن

إحلال الزكاة على الثروة محل الضريبة على العمل يشجع القوى العاملة على تنمية قدراتها واكتساب مهارات جديدة إنما يتسم بقدر من الغموض. كيف يحدث هذا التشجيع؟

السياسة النقدية

في القسم الأخير من المقال يتعرض الكاتب للسياسة النقدية إزاء التضخم فيتهمها بالتناقض. ويرجع هذا التناقض في السياسة النقدية إلى استخدامها أداة رفع سعر الفائدة، الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض الطلب على الاستثمار وتدني عرض السلع والخدمات المستقبلية، وبالتالي تنهياً الظروف لاستمرار التضخم على حد قوله. ثم يعدد بعض أوجه النقد التي توجه إلى استخدام أدوات السياسة النقدية - متمثلة في تغيرات أسعار الفائدة - لمواجهة مشاكل النمو والتضخم والانكماش.

ثم يتجه، بعد الإشارة إلى تحريم الربا في الإسلام، إلى مشكلة العجز في ميزانية الولايات المتحدة والذي يقدر في ميزانية العام الجاري (لم يذكر أي عام) بما يتراوح بين ٨٠-١٠٠ بليون دولار ثم يتبع ذلك بملاحظاته إزاء مشكلة العجز والذي يرد سببه إلى الدين العام: إذ لولاه لتحقق فائض في الميزانية، ولأمكن تخفيض الضرائب وتقديم قسط أكبر من السلع والخدمات الاجتماعية للطبقات الفقيرة وتحرير الموارد لاستخدامها في القطاعات الإنتاجية بتكلفة منخفضة مما يعجل بالنمو الاقتصادي.

ولا أدري ماذا يقصد الكاتب بهذه العبارة. هل يقترح تأميم الدين العام ومصادرة حقوق الدائنين في الفوائد لتستطع الخزنة التخلص من عبء الدين وبذلك تختفي مشكلة العجز في الميزانية؟ بالطبع لا يقصد ذلك فهو قد وضع في مقدمة مقاله احترامه الكامل لحقوق الملكية الخاصة وحرية الأفراد إزاءها. لكن هذا هو ما يتضمنه قوله بأن النتائج المترتبة على ذلك هي تخفيض في الضرائب (بعد إزاحة عبء الدين العام) وتحرير الموارد للإنفاق على الخدمات الاجتماعية وتمويل الاستثمارات الخاصة.

لو كان يقصد، وهذا هو الأرجح، إقامة نظام للمالية العامة وميزانية الدولة لا تلجأ فيه الدولة للاقتراض كمصدر تمويل العجز أو القصور في الموارد الضريبية، لكان قوله قاصراً وفي غير موضعه. فمثل هذا التصور لميزانية الدولة لا يتم عرضه هكذا بصورة هامشية. فعليه أن يحدد، بادئ ذي بدء، دور هذه الدولة ومصادر تمويلها. وعليه قبل هذا وفوقه أن يحدد آلية وضع هذه الموازنة موضع القبول في الاقتصاديات المعاصرة. وأخيراً لا أتصور أنه يريد إضافة الجديد إلى المناقشات التي

دارت منذ أكثر من خمسين سنة حول مزايا كل من مبدأ توازن الميزانية (وإلغاء الدين العام) ومبدأ المالية الوظيفية (أو التعويضية)، والتي حسمت عملياً لصالح استخدام الموازنة لإدارة الاقتصاد القومي من خلال الفائض والعجز، وذلك عندما يقول بأن الدين العام يفسح المجال للجيل المقترض حديثاً أن ينفق بلا مقابل وبلا مبالاة على حساب الأجيال المقبلة، مورثاً إياها عبئاً ضريبياً. ويتعاطف كاتب هذا التقرير مع وجهة نظر كاتب المقال إزاء ما يلاحظ من إساءة الالتجاء إلى الدين العام في بعض الدول وما يصحب ذلك من تبذير تتحمل نتائجه السيئة الأجيال الحاضرة والمقبلة أيضاً. غير أن هذا النقد يمكن أن يوجه إلى طرق استخدام الأموال، وبالتالي لا يجوز توجيهه عندما تستخدم الأموال المقترضة في إقامة المشاريع الجديدة النافعة والتي يثبت أنها قادرة على إضافة قيمة للنتائج القومي تتجاوز عبء الدين. وفي هذه الحالة تتفق خدمة الدين موزعة بين الأجيال مع مبدأ المنفعة الذي أشار إليه الكاتب في أكثر من مكان.

والله من وراء القصد...

الهوامش

- (١) باستثناء أوقات الحروب بلغ نصيب الضرائب (شاملة التأمينات الاجتماعية) حوالي ثلث الناتج المحلي في كثير من الدول المتقدمة بما فيها الولايات المتحدة (= ٣٠٪) وفي الدول الإسكندنافية وهولندا يرتفع نصيب الضرائب إلى حوالي ٤٧٪ (الأرقام المناظرة للإلتفاق العام تتراوح بين ٣٥٪ و ٥٤٪).
- (٢) غير أن نسبة ضريبة دخل الشركات إلى مجموع الإيرادات الضريبية، تتراوح بين ٣٪ في حالة النرويج، ١٠,٨٪ في الولايات المتحدة، ١٧٪ في اليابان. وفي المتوسط تبلغ حصيللة ضرائب دخل الشركات حوالي ٨٪ بالمقارنة مع ٣٠,٥٪ و ٢٤,٢٪ للضرائب على دخول الأفراد والضرائب السلعية على التوالي.
- (٣) كان بوسع الكاتب أن يعالج هذه النقطة إحصائياً. وعلى أية حال فمن الممكن معالجة هذا الأمر بطرق متعددة من بينها ربط الضريبة بالدخل الحقيقي مثلاً.

باسل النقيب: النمو والبطالة والتضخم وجوانب من الاقتصاد الإسلامي*

تعليق: منذر قحف

المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب

البنك الإسلامي للتنمية - جدة

المملكة العربية السعودية

يعقد الكاتب في هذا المقال مقارنة سريعة بين الزكاة وضريبة الدخل على الشركات من حيث تأثير كل منهما على قضايا النمو والتضخم والتغيرات في مستوى النشاط الاقتصادي. كما يتعرض سريعاً لتأثيرهما على توزيع الدخل والثروة ويختتم مقاله بالإشارة إلى أثر تحريم الربا في الإسلام على السياسة النقدية والتضخم النقدي.

ورغم أن الكاتب يحدد هدف النظام الإسلامي بأنه إيجاد الدولة التي تقدم وافر الرعاية للفقراء والمحتاجين مع حرصها على حماية الملكية الخاصة، فإن المقال بأجمعه لم يتعرض لتأثير الزكاة على توفير الرعاية للفقراء والمحتاجين اللهم إلا في نقطتين وبصورة غير مباشرة، عندما يؤكد الكاتب تأثير الزكاة الإيجابي على العمالة والاستخدام. فإذا فرضنا أن زيادة العمالة تقلل من حاجة الفقراء والضعفاء اقتصادياً فإنها بذلك توفر نوعاً من الرعاية لهذه الفئة من الناس (ص ٨٩) وحين أشار إلى إمكان زيادة الطلب على الاستهلاك نتيجة لوجود ميل للاستهلاك لدى الفقراء أعلى منه مما لدى الأغنياء (ص ٩٢) الأمر الذي يتضمن الإشارة إلى إعادة التوزيع.

* هو المقال المنشور في ركن "مقالات للمناقشة" من هذا العدد. وقد استفاد صاحب التعليق من ملاحظات قيمة أبدتها كل من الدكتور محمد عثمان والدكتور ممي من المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب بجدة على مسودة أولية لهذا التعليق. على أن مسؤولية التعليق -بجميع ما قد يكون فيه من أخطاء- تبقى عليه وحده.

مسائل منهجية

ولا بد لي في البدء من الإشارة إلى نقاط عامة ثلاثة مهمة.

أولاً: اتخذ الكاتب أسلوباً مجزئاً في مقارنة الزكاة مع الضريبة على دخل الشركات وكان الأحرى به أن يقارن نظام ضرائب إسلامي مع آخر. ولا يكفيه عذراً في ذلك أن الزكاة قد تكون أهم مكونات النظام الإسلامي الضريبي. ذلك أن الاستبدال الذي يقترحه لإحلال الزكاة على رأس المال محل ضريبة الدخل على الشركات لا بد أن له منعكساته وتأثيراته المتبادلة على سائر عناصر النظام الضريبي الإسلامي أو غيره. وقد كان يمكن للكاتب مثلاً أن يفترض أن النظامين الضريبيين الإسلامي والغربي متشابهان إلا في عنصر الزكاة وضريبة دخل الشركات، أو أن يأخذ البنية الضريبية في الولايات المتحدة مثلاً ويستبدل فيها ضريبة دخل الشركات بالزكاة على رأس المال ويبحث في نتائج ذلك ولكن مثل هذا الأسلوب يفرض عليه أن يبرهن أن هذا الاستبدال سينتج أولاً على الأقل نفس النتائج من حيث الحصيلة الضريبية والتأثير على الرفاه الاجتماعي بمعاييره المتعددة، أو أنه لن يؤدي إلى اضطراب محل بالنظام الضريبي ينشأ عنه فساد ضريبي من حيث المعايير الضريبية المقبولة. أي -بمعنى آخر- إن مثل هذا الاستبدال سيحقق شروط الأفضلية المثلى المنسوبة إلى باريتو (Pareto Optimality).

ثانياً: أخذ الكاتب جانباً من جوانب الزكاة وهو تأثيرها على التضخم والتنمية والبطالة - وهو جانب قد لا يكون من أهم أهداف الزكاة - وركز عليه تركيزاً جعله يتضخم عن حجمه الطبيعي وكأن فيه الحلول لجميع الأدواء الاقتصادية للمجتمع الغربي. إن تحليلاً من هذا النوع لا يعطي صورة متوازنة للزكاة. فقد يكون تأثير الزكاة في محاربة الفقر والتباين الاقتصادي الكبير بين أفراد المجتمع هو المقصد الأكبر والأهم من تشريع الزكاة، وهذا هو المرجح والمفهوم مباشرة من العديد من الآيات والأحاديث حول الزكاة. وقد يكون تأثيرها في محاربة التضخم والبطالة وفي تشجيع النمو أقل آثارها أهمية، خاصة إذا تبين لنا بتقديرات إحصائية معقولة أن نسبتها إلى مجموع الناتج القومي ضئيلة. إن تضخيم الآثار التي أشار إليها الكاتب في مقاله قد يعطي صورة مخلة تجعل من الزكاة حجر الإكسير الذي يملك القدرة العجيبة على معالجة جميع الشرور الاقتصادية، وهو أمر غير صحيح بكل تأكيد.

ثالثاً: يعرف الكاتب وعاء الزكاة أو مطرحها (وهو المال الذي تجب فيه) بأنه هو أساساً رأس المال وليس "الربح" ولا الدخل. وهو بذلك يتخذ موقفاً فقهياً معيناً في قضية مختلف عليها. فوعاء الزكاة هو الدخل فقط بالنسبة للإنتاج الزراعي وهو أمر أشار إليه الكاتب صراحة (ص ٨٧) إلا أنه اعتبره حالة خاصة- وليس هو بحالة خاصة، إذ أنه أحد أهم قضيتين متفق عليهما بين العلماء في مبحث وعاء الزكاة (القضية الثانية هي زكاة المواشي). والقطاع الزراعي (بما فيه الرعي والصيد البري والمائي) يشكل جزءاً كبيراً من مجمل الناتج المحلي في معظم الدول الإسلامية (عدا دول البترول) يتراوح بين ٦٩٪ في أفغانستان مثلاً (عام ١٩٨١م) و ١٤٪ في تونس (١٩٨١م). ولاشك أن الكاتب قصد اقتصاداً مثل اقتصاد الولايات المتحدة حيث تشكل الزراعة فيه ٥,٢ - ٣٪ من مجمل الناتج المحلي وبالتالي فإن قضية الزكاة على الدخل الزراعي قد تصبح حالة خاصة فقط. وكذلك فإن وعاء الزكاة يشمل الثروة و (جزءاً من) الدخل بالنسبة لزكاة المواشي وعروض التجارة.

أما بالنسبة لزكاة الشركات الصناعية والتجارية فإن هنالك خلافاً حول تحديد وعاء (مطرح) زكاتها يتلخص في ثلاثة آراء. الأول وهو رأي الجمهور من الفقهاء على أنها معفاة من الزكاة على أصولها الثابتة، وتفرض الزكاة فقط على جزء من أرباحها وهو ما يحول عليه الحول دون أن تصرف به الشركة توزيعاً أو زيادة في أصولها الثابتة^(١). والرأي الثاني أن الزكاة تفرض على أرباحها الصافية من أصولها الثابتة أي على الدخل دون رأس المال وهو ما يقول به الدكتور يوسف القرضاوي وغيره^(٢). أما الرأي الثالث فهو أن الزكاة تفرض على مجموع رأس المال والأرباح الصافية معاً، ونسبة ٥,٢٪ التي أشار إليها الكاتب وهو رأي يستند إلى قول في المذهب المالكي ويتبناه بعض الباحثين الاقتصاديين المعاصرين من غير فئة الفقهاء^(٣).

هذا التفصيل ضروري لبيان أن الكاتب يبدو أنه يتبنى رأياً آخر -ما أعرف أحداً قال به- وهو أن قاعدة الزكاة على القطاع الصناعي والتجاري هي رأس المال وحده دون الربح. فالمقارنة التي يعقدها الكاتب تقوم أساساً على فرض أن الزكاة وجبة على رأس المال بينما ضريبة دخل الشركات تطبق على الدخل فقط دون رأس المال. وسيكون من المفيد فحص النتائج التي توصل إليها الكاتب على ضوء استبدال تعريفه لوعاء الزكاة بكل من الآراء المذكورة لنرى مدى صحة تلك النتائج في حالة إعادة تعريف وعاء الزكاة على النحو المشار إليه.

على أنه قبل البدء بمناقشة نتائج الكاتب لابد من الإشارة إلى أنني اطلعت على الملاحظات التي أبدتها السيد الدكتور رياض الشيخ على المقال نفسه ولا بد لي أن أشير إلى هذه الملاحظات في معرض تعليقي^(٤).

وواضح أن رأي جمهور الفقهاء بعدم وجوب الزكاة على الأصول الثابتة الاستثمارية للشركات (والأفراد أيضاً) يحيل المقال بأكمله إلى رماد. فإذا عُرِّفت الزكاة بحيث يعفى منها رأس مال الشركات فإن أطروحة الكاتب نفسها تنسف من جذورها. وكذلك إذا طبقنا الرأي الثاني لتعريف وعاء الزكاة بأنه هو الأرباح الصافية للشركات بدلاً من رأس مالها فإن الزكاة -من حيث هي وجيبة إلزامية- تصبح مماثلة لضريبة الدخل على الشركات (مع إمكان الفروق الفرعية مثل مقدار الإعفاءات وأنواعها ومعدلات الوجيبة وثباتها في الزكاة أو تصاعدها أو تنازلها في ضريبة الدخل) ينطبق عليها كل مزايا -واعترافات- تتمتع بها ضريبة الدخل هذه. لذلك فإنني سأقتصر في تعليقي هذا على الرأي الثالث، وهو -رغم قلة من قال به- في اعتقاد صاحب التعليق أصح الآراء وأكثرها انسجاماً مع طبيعة الزكاة كما وردت في الكتاب والسنة ولا يتسع المجال هنا لاستقصاء أدلته و مبرراته.

تأثير الزكاة

يمكن تلخيص النتائج التي توصل إليها الكاتب بالنسبة لتأثير الزكاة -بفرض أنها على رأس المال فقط- على المشكلات الاقتصادية التي ذكرها فيما يلي:

النتيجة الأولى

تعاقب الزكاة الشركات غير الكفؤ^(٥) أو ذات الكفاءة القليلة بالنسبة للشركات ذات الكفاءة العالية. وبذلك تصبح الزكاة مرادفة لضريبة دخل ذات نسب تتصاعد مع انخفاض كفاءة الاستثمار وبذلك تحيز الزكاة ضد سوء استخدام رأس المال.

النتيجة الثانية

إن فرض الزكاة على رأس المال (وعدم فرضها على رب العمل عن مجموع ما يدفعه من أجور لعماله) يجعل توازن المنشأة في اختيار عناصر الإنتاج في نقطة أعلى على محور العمالة وأخفض على محور رأس المال بالمقارنة مع توازنها قبل فرض الزكاة في حين ليس للضريبة على الدخل مثل هذا التأثير. ويؤكد الكاتب أن هذا لا يعني تحيزاً ضد الصناعات ذات الكثافة الرأسمالية العالية.

النتيجة الثالثة

بالمقارنة مع الضريبة على الدخل تضع الزكاة كمية أكبر من الموارد تحت تصرف الشركة الكفو بينما تسحب كمية أكبر من الموارد من أيدي الشركة ذات الكفاءة المنخفضة. وبذلك تساعد الزكاة على النمو الاقتصادي بإعادة تخصيص الموارد نحو أحسن الاستعمالات والفرص وأكثرها جدوى، كما أنها تساعد بذلك على المنافسة الصحيحة بدفعها للشركات ذات الكفاءة الأقل نحو تقليص حجمها، وذات الكفاءة الأعلى نحو التوسع.

النتيجة الرابعة

تعمل الزكاة على الحد من التضخم لأنها (بفضل كونها تحسب على أصول ثابتة موجودة قيمتها التقديرية أقل من قيمتها السوقية أو الاستبدالية) تترك جزءاً أكبر من الدخل للشركة مما يتيح لها استثماره وزيادة العرض وبالتالي ضبط التضخم مستقبلاً. في الوقت الذي يزيد فيه حجم ضريبة الدخل (ونسبتها للدخل أيضاً بسبب التصاعد) في حالة التضخم.

النتيجة الخامسة

كما تساعد الزكاة على التخفيف من حدة التضخم القطاعي الذي ينشأ عن النمو السريع لبعض القطاعات مما يزيد طلب هذه القطاعات في سوق رأس المال وذلك عن طريق إطلاقها للموارد المالية من القطاعات ذات الكفاءة القليلة.

النتيجة السادسة

تخفف الزكاة من توسع القطاع العام في حالات التضخم بسبب تأثيرها المباشر إليه في النتيجة الرابعة.

النتيجة السابعة

إذا أحللتنا الزكاة محل ضريبة الدخل على العمل -ولو جزئياً- لأدى ذلك إلى تشجيع القوى العاملة على زيادة استثماراتها في تحسين طاقاتها وزيادة معرفتها العلمية والتقنية والتدريبية.

النتيجة الثامنة

تساهم الزكاة في تجنب الركود الاقتصادي الناشئ عن نقص الطلب وذلك بزيادتها للطلب الاستهلاكي للفقراء الذين توزع عليهم إذ يتمتع الفقراء بميل مرتفع للاستهلاك.

النتيجة التاسعة

بما أن الزكاة تفرض على رأس المال فبدهي أن إعفاء غير المالكين منها يجعلها تشبه الضريبة التصاعدية من حيث إن نسبة الزكاة تنتقل من الصفر إلى ٢,٥٪ مع انتقال الشخص من زمرة غير المالكين إلى زمرة أصحاب الثروات.

مناقشة المثال

هذه هي الآثار الرئيسية للزكاة كما عرضها كاتب المقال. وقبل أن أنتقل إلى تقويم هذه الآثار، لابد من إشارة إلى المثال الذي طبق الكاتب عليه رأيه في الزكاة وضريبة الدخل وهو مثال الشركتين: الكبيرة المترهلة ذات الكفاءة الإنتاجية الضعيفة، والصغيرة الحديثة ذات الكفاءة العالية (لا علاقة لحجم الشركة بتأثير الزكاة فمثاله يبقى كما هو لو عكسنا الهجوم أو ساويناها).

ويلاحظ على هذا المثال عدم انسجامه مع التحليل الاقتصادي المتعارف عليه. فالشركة ذات الكفاءة الضعيفة تخرج من السوق في ظل شروط المنافسة الكاملة. وحتى تحت شروط الاحتكار أو المنافسة الاحتكارية فإن توازن المنشأة يقتضي أن تتعادل الكلفة الهامشية مع العائد الهامشي للوحدة الإنتاجية، مما يعني كفاءة استعمالها للموارد على الرغم من أن حالة الاحتكار أو المنافسة الاحتكارية تتيح للشركة فرصة تحصيل سعر أعلى من الكلفة الحدية بسبب شكل منحني الطلب الذي تواجهه. أي أنها تأخذ من المستهلكين (أو المجتمع) أكثر مما تعطيهم. وفي جميع هذه الحالات فكل الشركات التي تستطيع البقاء في السوق هي شركات كفؤ أو على الأقل ذات كفاءة مقاربة.

على أنه يمكن تعديل المثال بحيث يكون التفاوت في الكفاءة وخاصة إذا كان كبيراً - مؤقتاً ومقتصراً على مجرى عملية إعادة التوازن فقط، أي على الأجل القصير نسبياً - ويمكن التساؤل حينئذ عما إذا كانت الزكاة بالمقارنة مع الضريبة على دخل الشركات تساعد في مسارعة عملية إعادة التوازن هذه أم لا؟.

وللإجابة عن هذا السؤال قد يكون من المفيد إعادة صياغة المثال الذي يضربه الكاتب، بحيث يفحص تأثير كل من الزكاة وضريبة الدخل على كل شركة على حدة. ولنبدأ بالشركة الكفؤ ولنعرف كفاءتها تبعاً لمعيار كاتب المقال بأنها تنتج عند نقطة تعادل الكلفة الحدية مع الإيراد الحدي ولتقارن بين ثلاث حالات هي:

(١) حالة عدم وجود أي ضريبة، (٢) حالة فرض الزكاة على رأس المال، و(٣) حالة فرض ضريبة دخل تعادل حصيلتها حصيلة الزكاة.

إن فريضة الزكاة ركن من أركان الإسلام معلوم النصاب والمقدار (السعر) وغير قابل للتغيير من قبل أية سلطة فهي إذن تشبه ضريبة ثابتة مستقرة معروفة تفاصيلها. ورأس المال الذي سيحول عليه الحول في آخر السنة هو رأس مال أول المدّة، حسب التعريف المحاسبي. لذلك فإن الشركة تنظر إلى الزكاة -اقتصادياً ومحاسبياً- نظرة الكلفة على الإنتاج شأنها في ذلك شأن اهتلاك رأس المال ذي النسبة الثابتة. وستعالج الشركة الزكاة بنفس الطريقة التي تعالج فيها اهتلاك رأس المال أيضاً. فإذا لاحظنا أن الزكاة تفرض على جميع الشركات وليس على شركة واحدة، فإن كل شركة سترمي خارج نقطة توازنها (بالمقارنة مع حالة عدم وجود أية وجيبة) بحيث يرتفع منحنى الكلفة إلى الأعلى وتضطر كل شركة إلى البحث عن نقطة توازن جديدة، ولا يمكن ذلك إلا بتغيير كمية إنتاجها أو أحد العوامل الأخرى التي لم يتعرض لها الكاتب مثل ارتفاع الأسعار وبالتالي ارتفاع الإيراد الحدي بشكل يعادل الضريبة، أو انخفاض أسعار أحد أو كل عناصر الإنتاج، أو تحسين التكنولوجيا بحيث تتحسن دالة الإنتاج أو أي مجموع من هذه المتغيرات يعادل تأثيره تأثير مقدار الزكاة المفروضة. وتعتمد سرعة هذه التغيرات واستجابتها على مرونة منحنيات الطلب أو العرض الخاصة بها. وبهذا نرى أن الصناعة بأكملها ستجد توازناً جديداً في نقطة تتضمن كلفة أعلى وكمية إنتاج أدنى، خاصة إذا كانت مواجهة بمنحنى للطلب على سلعتها ومنحنيات لعرض عناصر الإنتاج ذات مرونة قليلة أو معدومة. ويلاحظ أن هذه الآثار قد لا تعني أي تغيير في المركز النسبي لكل شركة في مجموع الصناعة. أما في الأجل الطويل فإن واحداً أو أكثر من هذه المنحنيات سيتغير وتعود جميع الشركات إلى توازن جديد يشمل الزكاة على رأس المال.

وقد يضاف إلى الصورة صعوبة أخرى نستقيها من مثال الكاتب نفسه حيث الشركة الكفؤ صغيرة وناشئة، فمن المرجح إذن أن تلقى صعوبات أكثر في سوق رأس المال لتأمين ما تحتاجه من مال يتطلبه عبء الزكاة نفسه.

أما فرض الضريبة على الأرباح، فعلى الرغم من كونه متوقفاً منذ بدء السنة فإن مقداره يعتمد على حجم الأرباح نفسها، وهو يعالج في العادة معالجة توزيع الأرباح من الناحية المحاسبية، وتملك الشركة عادة مرونة أكثر في معالجة توزيع الأرباح فقد تحمل جزءاً (أو كلاً) من العبء الجديد على المساهمين في صورة تخفيض في الأرباح الموزعة، أو قد تخفض بعض احتياطاتها المعدة لمثل هذه الأحوال، أو تتلاعب ببعض احتياطاتها التوزيعية مثل احتياطي الديون المشكوك فيها مثلاً. على أن ذلك كله يتم في الأجل القصير. أما في الأجل الطويل فإن كل شركة تُلقي أيضاً خارج نقطة توازنها وتضطر أن تجد لها توازناً جديداً كما هو الحال بالنسبة لحالة فرض الزكاة.

على أن المقارنة بين حالي فرض الزكاة على رأس المال وفرض الضريبة على الدخل بحصيلة واحدة هي الأكثر ملاءمة للنتائج التي أراد الكاتب تبيانها. ومما سبق يتبين أن إحلال الزكاة على رأس المال محل الضريبة على الدخل (معادلة بحصيلتها للزكاة) ينبغي أن لا يؤثر على توازن المنشأة الكفو في الأجل البعيد، بل إنه يكسب هذا العنصر من عناصر التكلفة استقراراً أكثر لأنه محسوب بدقة منذ بدء الدورة المالية (السنة القمرية مثلاً).

أما إذا فرضت الزكاة - حسب الرأي الثاني - على دخل الشركة فقط فإن نتائجها تصبح مماثلة تماماً للضريبة على الدخل معادلة لها في الحصيلة. وأما إذا فرضت الزكاة على الدخل والثروة معاً بحسب الرأي الثالث فإنها بسبب مكونات وعائنها تصبح مشابهة للضريبة على الدخل في الأجل البعيد (أي بعد أن تعاد صياغة التوقعات بحيث تدخل الضريبة المتوقعة في حسابان التكلفة الحدية)، رغم اختلافها عنها في مرحلة إعادة إيجاد التوازن بالنسبة للشركة.

أما الشركة غير الكفو فهي بحكم هذا الوصف ليست في حالة توازن وإن عدم كفاءتها تقتضي أنها سيلقى بها خارج السوق وستضطر للتوقف عن العمل أو لإعادة صياغة أساليب إنتاجها وإدارتها بحيث تصبح كفؤاً^(٦)، وإذا كانت قوى السوق نفسها من الضخامة بحيث تضطرها إلى فعل ذلك فإن من غير المنطقي الاعتراض على القول "إن وجية مثل الزكاة تفرض على رأس المال (أو على رأس المال والأرباح معاً) تسرع في عملية العودة إلى التوازن إما بخروج هذه الشركة من السوق وتحويل استثماراتها إلى مشروع منتج أو بإدخال تغييرات على أساليب الإنتاج والإدارة بحيث تصبح كفؤاً أكثر مما تفعل ضريبة على الدخل مماثلة بمقدار الحصيلة" لأن الأخيرة يمكن امتصاصها من خلال توزيع الأرباح بينما تتعلق الأولى بالتكلفة مباشرة كما ذكرنا آنفاً. على أنه ليس من اليسير تحديد اتجاه مثل هذا التحول في تخصيص الموارد الناشئ عن الزكاة على رأس المال (أو عليه وعلى الأرباح معاً) إذ أنه يمكن أن يأخذ شكلاً تنموياً أو شكل مضاربة على الأسعار مثلاً.

أما المقارنة بين الشركتين معاً فلا بد لها من افتراض بعض الفروض التي لم يذكرها كاتب المقال منها ما يتعلق بحالة السوق ومنها ما يتعلق بمرونة استبدال عناصر الإنتاج ومنحنيات الطلب على السلعة المنتجة ومنحنيات عرض عناصر الإنتاج. ولنقص الحديث على حالة السوق ولنفرض أن هناك ازدواجية في السوق، كما هو الحال في معظم الدول النامية، متمثلة في قطاع يسوده القرار

الاقتصادي المبني على الربح فقط، وقطاع تسوده العلاقة التقليدية غير المحسوبة اقتصادياً. ولتكن الشريكتان اللتان مثّل بهما الكاتب تعبران عن حالة من أحوال هذه الازدواجية. بل لنفرض أن هنالك رؤوس أموال معطلة مثلاً بسبب عقلية التجميد والاكتناز. ولنتفحص نتيجة مقال الكاتب فيما يتعلق بالأثر على تخصيص الموارد للاستثمارات المتعددة. إن الزكاة على رأس المال (أو على رأس المال والدخل معاً) لاشك أنها تعاقب الأموال المعطلة وتحايي الأموال الأكثر جدوى إذا ما قورنت بالضريبة على الدخل^(٧) ولا يمكن أبداً -مع فرض الفارق في الكفاءة الإنتاجية- صياغة ضريبة للدخل تتكافأ آثارها مع الزكاة من حيث العقوبة والمحابة المذكورتين^(٨).

أما مقدار العقوبة والمحابة فلا شك أنه هامشي. وقد حث الرسول ﷺ على استثمار المال حتى لا تأكله الزكاة.

آثار أخرى على تخصيص الموارد

بقيت نقطة مهمة ففي مثال الشريكتين كما عرضه كاتب المقال شيء غير قليل من عدم الواقعية. فالشركة الكبيرة في العادة تتمتع بقدرة أكبر من الشركة الصغيرة على اختيار أفضل أساليب الإنتاج والأسواق وتطوير التقنية، كما تتمتع بقوة في السوق المالية تجعلها تحصل على مزايا لا تتمكن من الحصول عليها الشركة الصغيرة الناشئة. والحالة الأكثر واقعية، في الدول النامية خاصة، هي حالة الصناعات الناشئة في مواجهة الصناعات العملاقة الكبيرة. فلو فرضنا أن الشركة الكبيرة كفؤ والشركة الصغيرة ذات كفاءة منخفضة فإن نتيجة الزكاة على رأس المال ستكون سحق الشركة الناشئة وتوفير موارد كبيرة للشركة العملاقة لتزداد اتساعاً. وقد يكون هذا مرغوباً به لأنه يخرج غير الكفؤ من السوق. ولكن هل تتوافق الاعتبارات التنموية دائماً مع اعتبارات الكفاءة؟ وهل هذا أمر محبب من وجهة نظر التوزيع؟

ومن جهة أخرى من الممكن القول إن الصناعات الناشئة تحتاج إلى الحماية ضد المنافسة غير المتكافئة من قبل الصناعات الأجنبية العملاقة (وهي غير خاضعة لزكائنا على كل حال). ومثل هذه الحماية لا يمكن توفيرها إلا بإجراءات أخرى، ضريبية أو غير ضريبية، ولكنها لا ترتبط بالزكاة من قريب أو بعيد. فالزكاة لا توفر مثل هذه الحماية بل إنه من الخطأ أن تستجدي مثل هذه الحماية من الزكاة.

ومن الجدير أن نلاحظ أنه لو حدد وعاء الزكاة وفق الرأي الفقهي الثاني المشار إليه آنفاً لانتفى كل أثر للزكاة في معاقبة الاستعمالات غير الكفو للموارد المالية أو التعطيل الكامل لها، ولصار لها تأثير عكسي أي مماثل لتأثير الضريبة على الدخل وحده (من حيث مقارنتها مع الزكاة على رأس المال) وهو معاقبة ذوي الكفاءة العالية ومحابة ذوي الكفاءة القليلة، أو حتى من يعطلون استخدام أصولهم الثابتة تعطيلاً كاملاً. وتزداد العقوبة مع ازدياد الكفاءة، خاصة إذا أضيف أن النسبة التي يقترحها أصحاب هذا الرأي هي ١٠٪ من العائد الصافي للاستثمارات الثابتة. إن مثال الكاتب نفسه عن الشركتين ذواتي معدلي الربح ١٪ و ١٠٠٪ يوضح ذلك. فحسب الرأي الثاني للزكاة، نجد زكاة الشركة ذات الكفاءة القليلة ١/١٠٠٠ من رأس مالها بينما نجد زكاة الشركة الكفو ١٠٪ من رأس مالها.

إن النتيجة الثانية للكاتب وهي التأثير الإيجابي للزكاة، مقارنة مع ضريبة الدخل، على العمالة والاستخدام صحيحة، لأن الزكاة تمثل زيادة في الكلفة الثابتة، في حين أن ضريبة الدخل، حتى مع التوقعات الكاملة في الأجل الطويل، تمثل زيادة في الكلفة المتغيرة للوحدة المنتجة. ولكن الشروط التي وضعها لها وهي تساوي الكفاءة الحدية لرأس المال والعمل وسهولة استبدالها غامضة. فإن الشرط الأول ينبغي أن يكون تعبيراً عن نقطة الإنتاج الأمثل وهي عند تساوي نسبة الكفاءتين الحديتين مع نسبة سعري عنصري الإنتاج. والشرط الثاني ينبغي أن يوضح بكون دالة الإنتاج مستمرة ومن النوع الذي يمكن من الاستبدال الفني بين عنصري الإنتاج مثل دالة كوب دوغلاس، وأن لا تكون منحنيات عرض عناصر الإنتاج غير مرنة بحيث تمنع من تغير كمية أي منها. ففي ظل هذين الشرطين تقتضي زيادة كلفة رأس المال الانتقال إلى نقطة جديدة للإنتاج الأمثل تمتاز باستخدام عمالة أكثر ورأس مال أقل. ولذلك فإنني استغرب تأكيد بآن مثل هذه النتيجة لا تعني التحيز ضد الصناعات ذات الكثافة الرأسمالية العالية. إذ لو فرضنا دالة الإنتاج من نوع كوب دوغلاس وبدأنا من نقطة توازن حيث تتساوى نسبة سعر رأس المال إلى سعر العمل مع نسبة إنتاجيتهما الحديتين فإن فريضة الزكاة على رأس المال تزيد من كلفة هذا العنصر من عناصر الإنتاج -ولتكن حالة التقانة ثابتة- وبالتالي فزيادة الاستخدام الناشئة عن ذلك لا تعني شيئاً غير انخفاض كثافة رأس المال. إن هذا الانخفاض يحصل في جميع الصناعات ولجميع الشركات بشكل متناسب مع حجم رأس المال. فلو فرضنا شركتين تربحان نفس المقدار من الربح فإن ضريبة دخل أرباحهما واحدة، ولكن كثافتهما الرأسمالية مختلفة، فالشركة ذات الكثافة الرأسمالية العالية ستزيد تكاليفها الثابتة بالنسبة لوحدة الربح

أكثر من الشركة ذات الكثافة الرأسمالية المنخفضة، عندما نستبدل بالضريبة الزكاة على رأس المال فقط. وبذلك ستتحرك نحو تخفيض رأس المال وزيادة العمالة باندفاع أكبر من اندفاع الشركة ذات الكثافة الرأسمالية المنخفضة. وهذا تحيز ضد كثافة رأس المال.

أما حسب رأي الجمهور من الفقهاء حيث لا تخضع الاستثمارات الثابتة للزكاة كلية (سواء أعيانها أم إيراداتها) فإنه يمكن القول بأن الزكاة مقارنة مع الضريبة على الدخل تحابي في هذه الحالة الصناعات ذات الكثافة الرأسمالية العالية، وتشجع على الاستثمار الثابت الذي يؤدي بدوره إلى زيادة العمالة. في حين الرأي الفقهي الثاني الذي يخضع الربح الصافي وحده للزكاة، لا يجعل لها من الأثر (بالمقارنة مع الضريبة على الدخل) ما يبرر الانتقال من نقطة ذات كثافة عمالية أقل إلى نقطة ذات كثافة عمالية أكبر على نفس دالة الإنتاج.

أما إذا أخذنا بالرأي الثالث وهو شمول الزكاة لرأس المال والربح معاً، فإن تأثيرها على العمالة سيكون إيجابياً. ولكن مداه يعتمد إلى حد بعيد على نسبة الأرباح الصافية لرأس المال. فكلما قلت هذه النسبة كلما كثر محتوى الكلفة الثابتة في عبء الزكاة، وبالتالي زاد تأثيرها على العمالة.

وبما أن النتيجتين الثالثة والخامسة مرتبطتان بالنتيجة الأولى فانتقل الآن إلى مناقشة النتيجة الرابعة للكاتب (وكذلك النتيجة السادسة المتصلة بها)، ومنها يبدو أنه يفترض أن الزكاة تحتسب على القيمة الدفترية للأموال الخاضعة للزكاة. لذلك يرى أن مقدار الزكاة (ومعدلها الحقيقي) يتناقض في حالة التضخم. والواقع أن الأصل في حساب الزكاة أنه على القيمة السوقية، مع ملاحظة اعتبارين: أولهما أن القيمة السوقية المقصودة هي التي يمكن تحقيقها بيسر^(٩)، وهي الحد الأدنى لمدى السعر، عندما يتراوح السعر بين حد أدنى وحد أقصى. أو هي السعر عندما يكون السوق "سوق المشتري" (أي حالة الركود الطفيف) وليس "سوق البائع" (أي حالة الرواج). وثانيهما أن المكلف لا يحاسب على الدائق بل يتساهل معه بالفروق الصغيرة. وإذا حسبت الزكاة على القيمة السوقية المتحققة بهذا المعنى فإن تأثيرها في كبح التضخم غير وارد، إلا من حيث كونها ثابتة المعدل في حين أن ضريبة دخل الشركات متصاعدة في معظم البلدان. ومن طبع الضريبة التصاعدية أن تزيد العبء الحقيقي للمكلف في حالة الزيادة التضخمية للدخل.

بعض الفروض الضمنية

ويلاحظ أن كاتب المقال قد ذكر هنا فضيلة الزكاة على رأس المال فقط بأنها تترك جزءاً أكبر من الدخل للشركة للاستثمار وزيادة العرض المستقبلي، دون أن يحذر مما يتضمنه ذلك من اتجاه تضخمي يعني زيادة الطلب العام الحالي إلا إذا افترض ضمناً مرونة عرض السلع الرأسمالية.

وإذا كان وعاء الزكاة يشمل رأس المال والدخل معاً فإنها، بحكم كونها ثابتة النسبة ومحسوبة على القيمة السوقية، لا تؤثر على الحجم الحقيقي للحصيلة، بخلاف الضريبة التصاعدية سواء فرضت على الثروة أم على الدخل.

وفي نتائجه الثلاث الأخيرة المبينة آنفاً، يبدو أن الكاتب يعتمد على بعض الفروض الضمنية التي سأحاول عرضها بشكل صريح فيما يلي:

(أ) يحل الكاتب الزكاة محل الضريبة على دخل الشركات ودخل العمل، فهو بذلك يميل إلى جعل الزكاة الضريبة الوحيدة في النظام المالي الإسلامي. والواقع إن كثيراً من أهل العلم يقولون بإمكان ترافق الزكاة مع أنواع أخرى من الضرائب. فالزكاة فريضة مالية مخصصة، ويمكن وجود ضرائب أخرى بالإضافة إلى الزكاة -حسب الحاجة- تفرض على الثروة أو على الدخل الناشئ من الثروة أو على الدخل الناشئ من العمل، خاصة وأن للزكاة مصارف خاصة لا يحاد عنها.

(ب) إن إدخال فريضة الزكاة في أي مجتمع معاصر ينبغي أن يوافق بتعديل في الهيكل الضريبي لذلك المجتمع، لأن الزكاة ستكفل بسد بعض الحاجات التي تسدها الضرائب. وبالتالي فإن شيئاً من الاستبدال الجزئي يتم في مجال الضريبة بحيث تخفف بعض الضرائب الأخرى أو تلغى.

(ج) إن الزكاة -والنظام المالي الإسلامي بشكل عام- تحابي الاستثمار في الطاقة البشرية وتحسينها. فكتب العلم تعفى من الزكاة، وتنزل جميع الاستثمارات في رأس المال البشري من وعاء الزكاة، في حين لا تنزل الاستثمارات في رأس المال المادي (إلا حسب رأي الجمهور الذي يعفى رأس المال نفسه). وتعفى دخول العمل وحده من الزكاة عند الجمهور، في حين يقبل بإعفاءات سخية من يقول بتركية دخول العمل. وكذا فإن أهم مقصد من صرف الزكاة إطلاقاً هو تحسين معيشة الفقير بكل جوانبها ورفعها من مجال الحاجة إلى مجال الاكتفاء والعطاء.

(د) إن الزكاة تتطلب التحصيل والتوزيع معاً. فالفريضة الشرعية لا يمكن مقارنتها -بدقة- بأية ضريبة، لأن أية ضريبة هي بحكم تعريفها تحصيل وجباية فقط. والأصل في توزيع الزكاة أنه مباشر للطبقة الفقيرة من المجتمع حتى قال من قال بالجباية والتوزيع العيني^(١١).

(هـ) إن الزكاة تختلف عن الضرائب على الثروة والممتلكات في أن الأخيرة لا تمايز أساساً بين استعمالات الثروة، في حين أن الزكاة مبنية أساساً على تمييز ذو هدف اجتماعي. من ذلك إعفاء جميع ما هو مشغول بالحاجات الأصلية للمكلف مثل السكن وأثاثه وحلي المرأة عند من قال بإعفاء الحلي من الزكاة.

إن توضيح هذه الفرضيات يجعل الاعتراض على دور الزكاة التوزيعي اعتراضاً لا معنى له. فضلاً عن ذلك فإن مقارنتها بالضريبة على الممتلكات (تعليق الدكتور رياض الشيخ) هي مقارنة ناقصة من وجهة النظر التوزيعية، لأن الزكاة جباية وتوزيع، فلا بد لاستكمال المقارنة من الحديث عن استعمال حصيلة الضريبة. فالزكاة، بحكم كونها جباية من الغني وعطاء للفقير، لها من التأثير المباشر على إعادة التوزيع -مبدئياً- ضعف ما لضريبة على رأس المال تمثل حجمها، إلا إذا تم توزيع حصيلة الضريبة على الفقراء أيضاً.

وكذلك فإن دور الزكاة في محاربة الاستثمار في الإنسان يصبح واضحاً على جانبي الجباية والتوزيع، (على أن ذلك لا يعني أن الضريبة على دخل العمل تعوق بالضرورة الاستثمار في تحسين رأس المال البشري). وكذا تأثيرها في زيادة الطلب على الاستهلاك عموماً، وإمكانية استخدامها لزيادة الطلب على بعض القطاعات دون غيرها عن طريق الجباية والتوزيع العيني، أو عن طريق تقديم المعونات من الزكاة لقطاعات بعينها مثل قطاع التعليم والصحة. ويجب أن نلاحظ هنا أن زيادة الاستهلاك الناشئ عن توزيع الزكاة قد يؤدي إلى ضغط تضخمي إلا إذا كانت هنالك مرونة في عرض السلع الاستهلاكية الأساسية^(١٢).

وقبل الانتقال إلى التعليق على الجزء الأخير من المقال لابد من الإشارة إلى نقطتين ختاميتين واحدة تتعلق باختيار الكاتب للمقارنة بين الزكاة والضريبة على دخل الشركات، والثانية تتعلق بفهم الزكاة على ضوء ما أشار إليه من نتائج في بحثه. إن تطبيق الزكاة على الشركات مسألة فيها نظر وهو اتجاه يستمد من رأي قديم للإمام الشافعي في مسألة زكاة الخلطاء^(١٣). وكان الأولى أن يعمم هذه المقارنة لتشمل الزكاة على الاستثمارات الصناعية والتجارية من جهة والضريبة على دخل هذه

الاستثمارات من جهة أخرى (بما فيها ضريبة دخل الشركات "Corporate income tax" وضريبة دخل الأفراد مالكي الاستثمارات "Personal proprietor income tax"). ولقد حاول الكاتب الربط بين زكاة الشركات وزكاة أصحابها فقط عند كلامه عن إدارة الشركات ولكن هذا الربط وحده لا يمكنه من التعميم المشار إليه.

ومن جهة أخرى فإنه في دراسة آثار الزكاة ينبغي الحذر دائماً من مزلق خطير يقع فيه كثير من الباحثين وهو أن نعيد تفسير الزكاة بآثارها. فإذا استنتج باحث أن الزكاة تعاقب تعطيل رأس المال فلا ينبغي أن نعيد فهم الزكاة ونقول إن كل مال معطل يخضع للزكاة. فالأرض الزراعية التي تعطلت لسبب ما ولو إرادي أو اختياري لا تخضع للزكاة مثلاً. وإذا استنتج باحث آخر أن الزكاة تشجع الاستثمار في الموارد البشرية فلا ينبغي أن يقتضي هذا بالضرورة إعفاء دخل العمل من الزكاة. وإذا رأى آخر أن الزكاة تشجع على الاستثمار في الأصول الثابتة فلا يجب أن ينشأ عن ذلك أن الأصول الثابتة ينبغي أن تكون معفاة من الزكاة بالضرورة.

إن الزكاة فريضة شرعية تفهم أساساً من النصوص الواردة بالقرآن والسنة ولا بد من تحديد معالمها الأساسية في ضوء هذه النصوص. وكل أثر من آثارها -أو ميزة من مزاياها- يكتشفها أو يستنبطها عالم أو باحث مشكوراً مأجوراً يضاف إلى ما نعرفه عن الزكاة، دون أن يؤدي ذلك إلى تقييد أو تعديل المعالم الأساسية المبنية على النصوص.

الربا والسياسة النقدية

في هذا الجزء من المقال يعالج الكاتب قضية شائكة جداً في حيز ضيق. فمسألة تحرير الاقتصاد الرأسمالي من جوانب من الربا، وتحديد توقعات مبنية على نتائج مثل هذا التحرير لا يكفيها ما ذكره الكاتب. إذ لابد من التعرف على عرض الأموال القابلة للإقراض للخزانة العامة، وتأثير كل من معدلي النمو والتضخم على العبء الحقيقي الواقع على الخزانة نتيجة ما تدفعه من فوائد على الدين العام، ومقارنة ذلك بتطور إيرادات الدولة، وتأثير هذه الفوائد على دخول آخذيه. ولابد من معرفة أكبر لتوزيع الثروة الإنتاجية والمالية وتوزيع الدخل بأنواعه الناتج من العمل وغيره، وكذا الاستعمالات التي خصصت لها الدولة الدين العام. فالدين العام الذي استعمل في التنمية الحقيقية للقطاع الإنتاجي في الاقتصاد المحلي قد يزيد إيرادات الدولة الحقيقية أكثر من زيادة أعبائها. كما أن نقصان القيمة الحقيقية للدين العام يخفف كثيراً من عبء خدمة ذلك الدين.

على أن النقطة الأساسية التي يبدو أن الكاتب يقصد التأكيد عليها هي أن الإسلام بتحريمه للربا قد تخلص مرة واحدة من جميع المشكلات التي تنشأ عن الدين العام وفوائده. وينبغي الملاحظة هنا أن بعض كبار الأعلام في الفكر الإسلامي يوجبون على الدولة اللجوء إلى الاستقراض (العام أو الخاص، إلزامياً كان أم اختيارياً) إذا دعت الحاجة، كبديل عن فرض الضرائب عندما يكون لديها توقع إيرادات مستقبلية تمكّن من سداد الدين العام إضافة للنفقات الجارية. من هؤلاء الإمام أبو حامد الغزالي والقاضي أحمد بن القاسم العنسي من فقهاء الزيدية^(١٣). وواضح أن هذا الدين العام هو دين غير ربوي أساساً، في حين ينصب اعتراض كاتب المقال على العبء الربوي الذي يترتب على الاقتراض العام.

ومن جهة أخرى يؤكد عمر شابرا أن الاقتراض العام (وأحياناً الإلزامي)، والاقتراض من المصارف التجارية أو المصرف المركزي، هو نوع من الملجأ الأخير تلجأ إليه الدولة عندما لا يمكن تمويل نفقاتها الجارية من الإيرادات، أو عندما لا يمكن استخدام أسلوب المساهمات الخاصة في رأس مال المشاريع العامة الاقتصادية^(١٤).

كما يؤكد واضعو تقرير البنك الدولي عن أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بنغلاديش أن تحويل القروض الربوية الممنوحة للقطاع العام الاقتصادي إلى مساهمات في رأس ماله قد أدى فعلاً إلى تحسين استعمالات هذه الأموال، وبالتالي تحسين ربحية مشروعات القطاع العام الاقتصادي. ويقترح واضعو التقرير إجراءات إصلاحية منها السماح بمساهمات في رأس المال من القطاع الخاص المحلي والخارجي^(١٥).

وأخيراً، إن اقتراح الكاتب إصدار أسهم الامتياز "كمؤشر اقتصادي يدل على العوائد الصافية" ينبغي النظر إليه بعين التريث. فبعض أشكال الامتياز على الأرباح أو على الأصول تشير اعتراضاً لاحتوائها على مضمون ربوي هو نفس ما أراد الكاتب التخلص منه. والله الموفق للصواب.

الهوامش

- (١) انظر فتوى رئاسة القضاء بالمملكة العربية السعودية رقم ٣٣٦٤ تاريخ ١٣/٥/١٣٧٢هـ وفتوى سماحة المفتي الأكبر بالمملكة العربية السعودية رقم ٢٤٧ تاريخ ١٥/٦/١٣٧٥هـ. المنشورتين في دليل رجال الأعمال في الزكاة، الغرفة التجارية الصناعية بجدة، إعداد مركز البحوث في فرع مصلحة الزكاة والدخل بجدة، ١٤٠٢هـ، ص ٢٥.
- (٢) يوسف القرضاوي، فقه الزكاة، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، بيروت ١٩٧٤م، ج ١، الفصل الثامن، ص ص ٤٥٧-٤٨٦. وقرار مجمع البحوث الإسلامية في مؤتمره الثاني المعقد بالقاهرة عام ١٩٨٦م المنشور في دليل رجال الأعمال في الزكاة، ص ٢٦.

(٣) A. Ahmed, Some Basic Issues of Fiscal Policy in Islamic Economy, in: *International Conference of Muslim Scholars, March 1981- Conference Papers*, pp. 1-54. and **Monzer Kahaf**, *Calculation of Zakah in North America*, M.S.A. of U.S. & Canada, 1978.

(٤) أخذ الدكتور رياض الشيخ في تعليقه على كاتب المقال اعتماده على عناصر التنظيم السائد في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة. وأعتقد أن الكاتب لم يفعل ذلك وأن في هذا المأخذ إقحام لقضية أخرى لم يتعرض لها الباحث. فإن محاولته اقتراح ما يعتقده علاجاً لمشكلات نشأت في الاقتصاد الرأسمالي -مثل مشكلات تباطؤ معدلات النمو والبطالة والتضخم- من وجهة نظر إسلامية لا يعني مطلقاً اعتماده الإطار الرأسمالي أساساً للمناقشة. ولا ينبغي أن يفوتنا أن هنالك قدرًا كبيراً من التلاقي في أدوات البحث والتحليل الاقتصادي بين الاقتصاديات المختلفة -إسلامية ورأسمالية واشتراكية- رغم الفوارق الكبيرة في منطلقات هذه الاقتصاديات الفكرية، وفي مسائلها وعلاجاتها للمشكلة الاقتصادية. ولا شيء يعترض عليه عندما يبين باحث اقتصادي أن مشكلة يقع فيها النظام الاقتصادي الرأسمالي مثلاً يمكن أن توجد لها حلول في الفكر الاقتصادي الإسلامي. وهنا ينبغي أن لا يفوتنا أن معيار الكفاءة الذي اعتمده كاتب المقال هو ربحية الشركة فقط (ص ١٢)، وهو معيار قد لا يوافقه عليه كثير من الاقتصاديين الإسلاميين والغربيين على حد سواء لعدة أسباب، منها عدم أخذه بغير الاعتبار للمنفعة (أو الخسارة) الاجتماعية، وعدم اعتبار العلاقة الغيرية في معيار الربح، وكذلك إهمال الأهداف غير الربحية مثل أهداف التوزيع والبنية الأساسية والاستقطاب التنموي مثلاً. ومن جهة أخرى فإنه لا يؤخذ على كاتب المقال غموض في قوله عن الزكاة إنها أهم أدوات السياسة المالية في النظام الاقتصادي الإسلامي. فأين فيه الغموض؟ وكذلك ما يتساءل عنه الدكتور رياض الشيخ من اقتصار القطاع العام على نطاق الموارد التي تتحقق من الزكاة فالكاتب لم يقل ذلك.

(٥) الكُفُو (= الكُفَاء)، هي على وزن المصدر لا تتغير بالتذكير أو التأنيث أو التثنية أو الجمع - (المحرر).

(٦) وذلك مع ملاحظة أن هذا ينطبق في حالة المنافسة الكاملة وهي حالة نظرية أكثر انسجاماً من ناحية التحليل المنطقي ولكنها غير واقعية. أما في حالة الاحتكار أو المنافسة الاحتكارية أو حالة نقص المعلومات، فإن المنشأة غير الكفاء يمكن أن تبقى في السوق مستفيدة من أي من هذه الأوضاع التي تمكنها من تحصيل سعر أعلى من الكلفة الحدية.

(٧) يصبح هذا إذا كانت الضريبة على الدخل ذات معدل ثابت أو تصاعدي ولا يصبح إذا كانت الضريبة على الدخل تنازلية ينخفض معدلها مع زيادة الدخل.

(٨) إن تعليق الدكتور رياض الشيخ: "يمكن صياغة الضريبة على الدخل بحيث تتكافأ آثارها مع الضريبة على رأس المال" التي يقصد بها الزكاة غير صحيح ضمن الفرضيات التي وضعها الكاتب. والصواب أنه لا يمكن صياغة ضريبة دخل واحدة تنطبق على الشريكتين بأن واحد (مع افتراض تفاوتهما في الكفاءة المعبر عنه بالتفاوت في معدلات الدخل أو الربح الصافي) ويكون لها أثر معاقبة الشركة غير الكفو ومحاباة الشركة الكفو دون اعتبار رأس المال في الصياغة نفسها. فإذا أخذ رأس المال بعين الاعتبار (كأن تفرض ضريبة دخل تنازلية على نسبة ربحية رأس المال في المثال المذكور) فهو ما أراد بيانه كاتب المقال. وإذا كان الفارق في عائد رأس المال مائة ضعف بين الشريكتين فإن فرض الزكاة على رأس المال وحده يجعل الفارق أكثر من مائة ضعف، وبالتالي تسرع عملية إعادة تخصيص الموارد المالية بينما لا تسرع ضريبة الدخل من عملية إعادة التخصيص هذه.

(٩) هو ما أسمىته في رسالة حساب الزكاة في أمريكا الشمالية (اتحاد الطلبة المسلمين عام ١٩٧٨) realized market value أي القيمة السوقية المتحققة.

(١٠) يمكن للحجاية والتوزيع العيني أن يتما بواسطة قسائم (كوبونات) حياية وقسائم توزيع بحيث لا يزيد العبء الإداري على صندوق الزكاة إلا زيادة طفيفة، بإضافة حسابات القسائم هذه إلى حسابات النقود الزكوية، دون الحاجة للتخزين وما يتضمنه ذلك من أعباء إدارية ومالية.

(١١) أما الخوف من انخفاض عرض رؤوس الأموال بسبب الضريبة على رأس المال الذي يشير إليه الدكتور رياض الشيخ في تعليقه على المقال "بسبب فرض الضريبة على رأس المال بمعدلات كافية لتمويل الإنفاق العام". فإنه ناشئ عن توهم أن الزكاة هي المصدر الوحيد لتمويل جميع حاجات الإنفاق العام، في حين أن الزكاة في الحقيقة ضريبة ذات أهداف محددة لا يصح أن تصرف إلى غيرها، وهي في مجملها أهداف توزيعية. فالزكاة كما لخصها الرسول ﷺ "تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم". وبالتالي فهي ثابتة في معدلها كما أشار إلى ذلك كاتب المقال. فإن وجدت حاجات للإنفاق العام غير ما هو داخل في بنود مصارف الزكاة، ولم يكن لها ما يسدها (من موارد القطاع العام الاقتصادي وغير الاقتصادي أو من اقتراض حكومي عام أو خاص) فإن تمويلها بواسطة أنواع من الضرائب تفرض على القادرين على دفعها ضمن حدود المبادئ الإسلامية في العدالة يصبح أمراً لا محيد عنه. ولا يجوز بحال من الأحوال زيادة معدلات الزكاة عن المعدلات التعبدية التي وردت في النصوص الصحيحة.

(١٢) يوسف القرضاوي، مرجع سابق، ص ٢١٨-٢٢١.

(١٣) عبد السلام العبادي - الملكية في الشريعة الإسلامية، عمان: مكتبة الأقصى، ١٩٧٤م.

(١٤) M. Umar Chapra, *Towards a Just Monetary System*, The Islamic Foundation, Leicester, U.K., 1985, pp. 136-139. and 190-193.

(١٥) World Bank, Bangladesh: Economic and Social Development Prospects", April 1985, p. 88, p. 96.